الأمم المتحدة

S/2021/1109



Distr.: General
31 December 2021
Arabic
Original: English

بعثة المساعي الحميدة في قبرص

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - طلب مني مجلس الأمن، في قراره 2587 (2021)، أن أقدم تقريرا بحلول 3 كانون الثاني/يناير 2022 عن مساعيّ الحميدة، لا سيما عن التقدم المحرز نحو التوصل إلى نقطة انطلاق بتوافق الآراء لإجراء مفاوضات ذات مغزى ينصب اهتمامها على تحقيق نتائج تؤدي إلى تسوية. وفي ذلك القرار، شجع المجلس أيضا زعماء الطائفتين القبرصية اليونانية والقبرصية التركية على تقديم معلومات خطية إلى بعثة مساعي الحميدة عن الإجراءات التي اتخذها الطرفان دعما للأجزاء ذات الصلة من القرار منذ اتخاذه، لا سيما فيما يتعلق بالفقرات 6 و 7 و 9، بغية التوصل إلى تسوية مستدامة وشاملة، وطلب مني إدراج المعلومات الواردة في التحديثين في تقريري (التحديثان اللذان قدمهما الزعيمان يردان في المرفقين الأول والثاني لهذا التقرير). وفي الفقرة 5 من القرار ذاته، دعا المجلس زعيمي الطائفتين أن يقدما لي بحلول 15 كانون الأول/ديسمبر 2021 خطة عمل، بالتنسيق مع اللجنة التقنية المعنية بالمساواة بين الجنسين، لزيادة مشاركة المرأة مشاركة تامة ومتساوية وذات مغزى في محادثات السلام، وتقديم الدعم والتشجيع المباشرين لمنظمات المجتمع المدني لتعزيز الاتصال بين الطائفتين وبناء الثقة. وطلب إلي المجلس كذلك أن أدرج خطة العمل هذه في هذا التقرير.

2 - ويركز هذا التقرير على التطورات التي جرت خلال الفترة من 19 حزيران/يونيه إلى 15 كانون الأول/ديسمبر 2021. وهو يقدم معلومات مستكملة عن الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة مساعي الحميدة بقيادة نائبة مستشاري الخاص لشؤون قبرص، إليزابيث سبيهار، التي أنهت فترة ولايتها في 30 تشرين الثاني/نوفمبر، وخليفتها، كولين ستيوارت، الذي تولى مهام منصبه رسميا في 6 كانون الأول/ديسمبر. ويتضمن التقرير أيضا معلومات عن المشاورات التي أجرتها المسؤولة الرفيعة المستوى في الأمم المتحدة جين هول لوت بالنيابة عني حتى نهاية مهامها المتعلقة بقبرص في أوائل خريف عام 2021 بالإضافة إلى مأدبة الغداء غير الرسمية التي أقمتها لزعيم القبارصة اليونانيين، نيكوس أناستاسيادس، وزعيم القبارصة الأتراك إرسين تتار، في نيويورك في 27 أيلول/سبتمبر.

110122 100122 21-19605 (A)





ثانيا - المعلومات الأساسية والسياق

3 - منذ تقريري السابق عن بعثة مساعي الحميدة (S/2021/634)، استمر انخفاض مستوى الثقة بإمكانية التوصل إلى تسوية تفاوضية في الجزيرة من مستواها المنخفض أصلا. وركز النقاش العام على المواقف المتباينة للجانبين بشأن أساس المحادثات، بما في ذلك في الفترة التي سبقت مأدبة الغداء غير الرسمية التي أقمتها للزعيمين في 27 أيلول/سبتمبر وما تلاها. واستمر الخطاب السلبي طوال الفترة المشمولة بالتقرير دون توجيه رسائل منسقة يمكن أن تلقى صدى إيجابيا لدى الطائفتين.

4 - وقد خلقت التطورات السياسية الداخلية عند كلا الجانبين تحديات إضافية، حيث أصبحت الطائفتان أكثر تشككا في إمكانية إحراز أي تقدم. وعلاوة على ذلك، أسهمت بعض الخطوات المتخذة بشكل خاص فيما يتعلق بالجزء المسيج من فاروشا، في تعميق انعدام الثقة بين الجانبين وبين الطائفتين على حد سواء.

5 - واستمر تقلب الحالة الوبائية الناجم عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على جانبي الجزيرة. وعقب قرار زعيم القبارصة اليونانيين وزعيم القبارصة الأتراك، في 2 حزيران/يونيه بمزامنة التدابير المتعلقة بجائحة كوفيد-19 التي يتخذها كل من الطرفين عند نقاط العبور، واصلت اللجنة التقنية المعنية بالصحة تقييم الحالة وتبادل البيانات الوبائية مرة كل أسبوعين، مع تعديل التدابير التقييدية المتفق عليها المفروضة عند نقاط العبور وفقا لذلك. وقد لقي هذا التعاون الوثيق والمثمر ترحيبا في جميع أنحاء الجزيرة.

6 - وبالإضافة إلى الآثار السلبية على الصحة العامة، لا يزال لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أثر اجتماعي واقتصادي كبير، بما في ذلك في شكل ارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض القوة الشرائية، وانخفاض عدد السياح الوافدين - مع تأثير ملحوظ بشكل خاص على الاقتصاد في الشمال.

7 - وعقدت نائبة المستشار الخاص/الممثل الخاص للأمين العام في قبرص ورئيس قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص سبيهار اجتماعات منتظمة مع ممثلي زعيمي القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك، بدعم من بعثتي للمساعي الحميدة. وخلال هذه الاجتماعات، ناقش الممثلون تدابير بناء الثقة وتبادلوا الآراء بشأن سبل استئناف وتنشيط عمل اللجان التقنية، على النحو الذي دعا إليه مجلس الأمن في القرارات الأخيرة. وفي سياق الاجتماعات الأسبوعية تقريبا مع المفاوض القبرصي اليوناني، أندرياس مافروييانيس، والممثل الخاص للقبارصة الأتراك، إرغون أولغون، بذلت جهود بناءة لمعالجة الاستجابة الصحية والاقتصادية للجائحة. كما جرى تناول ومناقشة قضايا أخرى ذات أهمية، مثل نقاط العبور، والهجرة غير النظامية، وازدياد عدد الجرائم في قرية بيلا المختلطة والمناطق المجاورة لها، والتحديات التي تواجه اللجان التقنية في إنجاز مشاريعها. كما نوقشت بانتظام مقترحات المشاريع المقدمة إلى المرفق الممول من قبل الاتحاد الأوروبي، التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لدعم أعمال اللجان التقنية.

8 - وفي حين أن التقدم المحرز في التوصل إلى اتفاق بشأن تدابير بناء الثقة كان محدودا، فإن الاجتماعات المنتظمة والاتصالات التي تجري خلالها وفرت سبيلا هاما لمناقشة المسائل التي تثير القلق، بما في ذلك بهدف بناء الثقة والأرضية المشتركة. كما كان موظفو بعثة مساعي الحميدة يلتقون أسبوعيا مع منسقي اللجان التقنية للقبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك لإبقاء الحوار مفتوحا ومناقشة المواضيع المذكورة أعلاه واستكشاف سبل تحسين أداء اللجان والتصدي للتحديات.

9 - وفي 20 تموز/يوليه، أعلن زعيم القبارصة الأتراك قرارا بإلغاء الحالة العسكرية لحوالي 3,5 في المائة من مساحة فاروشا. وشجع أيضا أصحاب الممتلكات القبارصة اليونانيين على التقدم بطلب

إلى لجنة الممتلكات غير المنقولة لتسوية مطالباتهم المتعلقة بالممتلكات وفقا للقانون الدولي. وتعهد رئيس تركيا رجب طيب أردوغان بدعم تركيا لهذا القرار. وأثارت تلك البيانات والتطورات الميدانية اعتراضات شديدة من القبارصة اليونانيين، الذين أكدوا أن الأنشطة في فاروشا تنتهك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القراران 550 (1984) و 789 (1992)، فضلا عن البيانات السابقة لرئيس مجلس الأمن بشأن فاروشا. ويمكن الرجوع إلى آخر تقاريري عن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (S/2021/1110) الذي يصف التطورات التي لوحظت ميدانيا.

10 - واستجابت الأمم المتحدة أيضا للتطورات المتصلة بفاروشا. وفي 21 تموز/يوليه، أعربت عن قلقي العميق إزاء الإعلانات التي أصدرها القبارصة الأتراك وتركيا فيما يتعلق بفاروشا، ودعوت جميع الأطراف إلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات أحادية الجانب تثير توترات وقد تعرض للخطر الجهود الجارية التي تهدف إلى إيجاد أرضية مشتركة بين الطرفين من أجل التوصل إلى تسوية دائمة للمسألة القبرصية. وعقب مشاورات جرت في 21 تموز/يوليه، أصدر مجلس الأمن بيانا رئاسيا في 23 تموز/يوليه (S/PRST/2021/13)، أدان فيه، في جملة أمور، الإعلان وأعرب عن أسفه العميق إزاء الإجراءات الأحادية الجانب التي تتعارض مع قراراته وبياناته السابقة، ودعا إلى التراجع الفوري عن الإجراء وإلغاء جميع الخطوات المتخذة بشأن فاروشا منذ تشرين الأول/أكتوبر 2020.

11 - وفيما يتعلق بالحالة الإقليمية، اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير الحالي بتصاعد جديد في حدة التوترات، بما في ذلك فيما يتعلق بالنشاط المخطط له المتصل بالتعاون في مجال الهيدروكربونات والطاقة والمطالبات المتعلقة بالمنطقة البحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط، وتصاعد حدة لهجة التخاطب بين القوتين الضامنتين اليونان وتركيا.

12 - وظل الزعماء الدينيون لقبرص متحدين وحافظوا على التزامهم ببناء السلام والمصالحة في إطار المسار الديني لعملية السلام في قبرص، تحت رعاية سفارة السويد. وواصلوا اجتماعاتهم، بما في ذلك افتراضيا، والعمل معا لتعزيز الحرية الدينية وحقوق الإنسان على الرغم من المناخ الصعب الذي ساد منذ اختتام المؤتمر المعني بقبرص بشكل غير حاسم في منتصف عام 2017.

13 - وعقد ممثلو الأحزاب السياسية للقبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك اجتماعاتهم المنتظمة تحت رعاية سفارة سلوفاكيا. وألقت نائبة المستشار الخاص سبيهار خطابا أمام ممثلي الأحزاب السياسية في 25 تشرين الثاني/نوفمبر. ونظرا لتحسن الحالة الوبائية في الجزيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمكنوا من العودة جزئيا إلى المناقشات الشخصية. ورحب الممثلون بهذه الخطوة، وكانوا قد أكدوا مرارا على أهمية الاتصالات الشخصية لتعزيز التعاون. وتمكنوا أيضا من العودة إلى عقد اجتماعات في شكل لجنة فرعية، مما أتاح لهم إجراء مناقشات أكثر تفصيلا بشأن الأنشطة المشتركة المحتملة لبناء الثقة التي من المزمع أن تقوم بها الأحزاب السياسية. وواصل الحزبان السياسيان، في بياناتهما المشتركة بشأن المواضيع الموضوعية، حث الزعيمين على التحلي بالإرادة السياسية اللازمة لاستئناف المفاوضات الموضوعية من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم لمشكلة قبرص.

ثالثا - حالة العملية

14 - تابعت السيدة لوت، لغاية انتهاء مهمتها، إجراء مناقشات مع قادة الطائفتين وممثليهما، فضلا عن ممثلي اليونان وتركيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. كما أنها كانت على اتصال بممثلي الاتحاد الأوروبي. كما شمل اتصال الأمم المتحدة بالأطراف في جهود المسار 1 اتصالات على هامش اجتماعات الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر. وفي 27 أيلول/سبتمبر، دعوت الزعيمين إلى مأدبة غداء لمناقشة الوضع الراهن في الجهود الرامية إلى التوصل إلى أرضية مشتركة. وقدم الزعيمان دعمهما لعرضي تعيين مبعوث لمواصلة البحث عن أرضية مشتركة. وفي حين أن مواقفهما الموضوعية بشأن التسوية لا تزال متباعدة، فقد أبدى الزعيمان اهتماما بمواصلة المشاركة. ومع اختلاف الآراء بشأن دور المبعوث وولايته، تتواصل الجهود للتأكد من الطرائق التي من شأنها أن تدعمهما على أفضل وجه في البحث عن سبيل لإحراز تقدم.

رابعا - حالة العملية: أنشطة بعثتي للمساعي الحميدة

15 - واصلت نائبة المستشار الخاص سبيهار وبعثتي للمساعي الحميدة برنامجا استباقيا للتوعية مع الزعيمين، والحزبين السياسيين، ومنظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة. كما عقدوا اجتماعات منتظمة مع مسؤولي الاتحاد الأوروبي وممثلي البنك الدولي وأعضاء السلك الدبلوماسي. وتناولت هذه المناقشات مسائل تتعلق بعملية السلام، والآثار السلبية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والنهوض بتدابير بناء الثقة، واستئناف وتنشيط أعمال اللجان التقنية.

16 - وعقدت نائبة المستشار الخاص سبيهار عدة اجتماعات رفيعة المستوى مع الزوار، بما في ذلك مع الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائب رئيس المفوضية الأوروبية، جوسيب بوريل، في 24 حزيران/يونيه، ورئيس بولندا، أندريه دودا، في 7 تشرين الأول/أكتوبر، ووزير الدولة الإسباني لشؤون الاتحاد الأوروبي، خوان غونزاليس - باربا بيرا، في 25 تشرين الأول/أكتوبر. وفي 28 أيلول/سبتمبر، استقبلت نائبة المستشار الخاص سبيهار وبعثتي للمساعي الحميدة وفدا من البنك الدولي، لمناقشة أمور من بينها العمل المنجز بشأن الأثر الاجتماعي والاقتصادي للتسوية من منظور جنساني.

17 - وعقد السيد ستيوارت، لدى توليه مهامه ووصوله إلى قبرص، اجتماعات تمهيدية منفصلة مع الزعيمين. وفي 14 كانون الأول/ديسمبر، حضر الزعيمان حفل الاستقبال الصغير الذي نظمته البعثة في نهاية العام، وتبادلا الآراء بشكل غير رسمي دافئ على الرغم من البيئة السياسية المستقطبة والحالة الوبائية. وهذه هي المرة الاولى التي يلتقي فيها الاثنان في الجزيرة هذا العام.

18 - وفي 15 كانون الأول/ديسمبر، اجتمع نائب المستشار الخاص ستيوارت مع وزير خارجية إسبانيا، خوسيه مانويل ألباريس بوينو.

19 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت اللجان التقنية المعنية بالتراث الثقافي والجريمة والمسائل الجنائية والصحة والإذاعة والبيئة والمسائل الاقتصادية والتجارية نشطة بشكل خاص، في حين استأنفت أعمالها اللجان التي كانت خاملة حتى الآن، مثل اللجان التقنية المعنية بالمساواة بين الجنسين وإدارة الأزمات. وفي الوقت نفسه، أثرت تحديات أخرى - مثل تركيب لجان معينة، واستقالة أعضاء من لجان أخرى، وخلافات حول المصطلحات التي ستستخدم - على أنشطة لجان أخرى، بما في ذلك اللجان التقنية

المعنية بالبيئة والتعليم، وأوقفت أو أبطأت العديد من المشاريع الجارية التي كانت على وشك الانتهاء. ويعني هذا الوضع أيضا أن المناقشات بشأن مبادرات ومشاريع جديدة محتملة استغرقت وقتا أطول من المعتاد.

20 - ومع ذلك، فإن بعض النجاحات التي سجلت قرب نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما مع اللجنة التقنية المعنية بالإذاعة والاتصالات السلكية واللاسلكية، يبدو أنها أعطت بعض الزخم لإيجاد سبيل للمضي قدما في معالجة مسألة المصطلحات التي عطلت المشاريع الجارية في لجان معينة. وتشمل النجاحات عمل اللجنة المتعلق بنطاق التردد 700 ميغا هرتز و (G5). ومن الاستثناءات البارزة الأخرى للاتجاه النازل هو اللجنة التقنية المعنية بالتراث الثقافي، التي واصلت اجتماعاتها الأسبوعية ونجحت في إنجاز أعمال وتصاميم الحفظ. وفي حفل توزيع جوائز التراث الأوروبي/جوائز يوروبا نوسترا لعام 2021 في البندقية في 23 أيلول/سبتمبر، فازت اللجنة بالجائزة الكبرى تقديرا لأعمال الترميم التي قامت بها، والتعاون بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك الذي تمثله اللجنة وتفانيها في الحفاظ على الآثار التاريخية في الجزيرة. وقد عقد اجتماع متابعة في نيقوسيا في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، حضره ممثلون عن اللجنة التقنية المعنية بالتراث الثقافي، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والسلك الدبلوماسي، ومؤيدو أنشطة اللجنة من المجتمع المدني.

21 - وواصلت اللجنة التقنية المعنية بالصحة التفاعل المتكرر بين الرئيسين المشاركين والخبراء، وقد تبادلوا معلومات عن الاستجابات المتعلقة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وكذلك المعلومات الوبائية المتعلقة بالحالة على كلا الجانبين كل أسبوعين. ووفقا لاتفاق الزعيمين المبرم في 2 حزيران/يونيه 2021، واصلت اللجنة مزامنة التدابير المتصلة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) التي اتخذها الطرفان بشأن نقاط العبور وتعديلها تدريجيا، وأصدرت في 10 تموز/يوليه و 23 أيلول/سبتمبر و 18 تشرين الثاني/نوفمبر بيانات صحفية عن طريق المتحدث باسم الأمم المتحدة في قبرص، وأعلنت عن إجراء تعديلات للمستوى الوبائي والتدابير التقييدية التي ستستخدم.

22 - ورغم أن معدل نقل اللقاحات المعتمدة من قبل الاتحاد الأوروبي إلى الطائفة القبرصية التركية ظل منخفضا، واصلت اللجنة التقنية المعنية بالصحة القيام بدور فعال في الإشراف على نقل اللقاحات بين الجانبين. وحتى 15 كانون الأول/ديسمبر، وفقا للمركز الأوروبي للوقاية من الأمراض ومكافحتها، تلقت سلطات جمهورية قبرص 023 956 1 جرعة، نقل منها، وفقا للجنة التقنية المعنية بالصحة، 038 234 جرعة إلى الشمال. والعمل جار لتوفير إمكانية متساوية للقبارصة الأتراك للحصول على شهادة كوفيد الرقمية من الاتحاد الأوروبي، ولكنه ظل يواجه تحديات كبيرة.

23 - واجتمعت اللجنة التقنية المعنية بالتعليم مرة واحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير وواجهت تحديات في وضع وتنفيذ المشاريع بسبب مسائل المصطلحات في الوثائق التي وضعتها اللجنة. ومع ذلك، تم إطلاق مشروع تعليم السلام "تخيل" في 8 تشرين الثاني/نوفمبر للاحتفال ببدء أنشطة العام الدراسي 2022/2021 بعد عطلة بسبب القيود المفروضة من جراء مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وتنفذ المشروع رابطة الحوار والبحوث التاريخية ومنظمة دار التعاون بدعم من مكتب الخارجية الاتحادي في ألمانيا والأمم المتحدة. وتوقفت عدة مشاريع بسبب خلافات حول المصطلحات ولم يحرز أي تقدم بشأن إجراء استعراض مشترك للمواد المدرسية، بما في ذلك الكتب المدرسية.

24 - وفي حين لم يبدأ بعد إطلاق الموقع الذي أنشأته اللجنة التقنية المعنية بالبيئة على شبكة الإنترنت، بسبب خلافات بشأن المصطلحات، فقد جرت زيارات بيئية مشتركة بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق الاتحاد الأوروبي للدعم إلى اللجان التقنية، وتجري حاليا مناقشة عدة مشاريع وأنشطة. واجتمعت اللجنة التقنية المعنية بالمسائل الإنسانية بصورة متقطعة، ولكن التقدم الذي أحرزته في تنفيذ المشروع كان محدودا. واجتمعت اللجان التقنية المعنية بإدارة الأزمات والمعابر والثقافة بعد انقطاع طويل، وعقدت اللجنة الأخيرة اجتماعا مثمرا عقب تعيين أعضاء جدد من القبارصة الأتراك خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

25 - وبالإضافة إلى استمرار تبادل المعلومات عن الجريمة في كلا الطائفتين من خلال غرفة الاتصال المشتركة (المعروفة أيضا باسم غرفة الاتصالات المشتركة)، تجري اللجنة التقنية المعنية بالجريمة والمسائل الجنائية مناقشات لتنظيم حلقة دراسية عن مكافحة العنف ضد المرأة. واستجابة لدعوة مجلس الأمن إلى وضع خطة عمل لزيادة، من بين أمور أخرى، مشاركة المرأة في محادثات السلام، توصلت اللجنة التقنية المعنية بالمساواة بين الجنسين إلى توافق بشأن مجموعة من التوصيات العملية التي تتناول ثلاث مسائل رئيسية هي: كيفية ضمان تمثيل المرأة تمثيلا كاملا وذا معنى؛ وكيفية التعامل مع المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية، لالتماس آرائها؛ وكيفية ضمان إدراج منظور جنساني في عملية تسوية قبرصية مستقبلية. وفي حين رحب الزعيمان بمشروعي التوصيتين في جوهرهما، لم يتم التوصل للأسف إلى اتفاق بشأن خطة عمل مشتركة تتماشى مع طلب المجلس، حيث قدم كل جانب من الجانبين نسخته من الخطة في 15 كانون الأول/ديسمبر.

26 - واجتمعت اللجنة التقنية المعنية بالمسائل الاقتصادية والتجارية وسعت إلى النهوض بأولوياتها المتفق عليها. وفي 19 تشرين الثاني/نوفمبر، بفضل العمل المكثف الذي اضطلعت به اللجنة التقنية المعنية بالإذاعة والاتصالات السلكية واللاسلكية طوال العامين الماضيين، أكد زعيم القبارصة الأتراك وزعيم القبارصة اليونانيين الاتفاق على مشروع سيفسح المجال لإدخال شبكات (G5) في جميع أنحاء الجزيرة. وسيزيل المشروع أنظمة البث التلفزيوني من نطاق تردد 700 ميغاهرتز، وتمكين الانتقال من البث التماثلي إلى البث الرقمي، بدعم من الاتحاد الأوروبي، مما يسمح بتخصيص نطاق التردد 700 ميغاهرتز لخدمات الهاتف المحمول (G5).

27 - وخلال الفترة من 13 إلى 15 أيلول/سبتمبر، استضافت نائبة المستشار الخاص سبيهار سلسلة من الفعاليات للرؤساء المشاركين وأعضاء اللجان التقنية للسماح لهم بالاجتماع (بعضهم للمرة الأولى شخصيا) أو للتعارف من جديد. وحضر الحدث النهائي في السلسلة أيضا مفاوض القبارصة اليونانيين والممثل الخاص للقبارصة الأتراك.

28 - وفي 16 تشرين الثاني/نوفمبر، ألقت نائبة المستشار الخاص سبيهار كلمة في مؤتمر القمة السنوي السابع عشر لقبرص الذي نظمته مجلة *الإيكونوميست* بشأن "التحديات والفرص الراهنة في قضية قبرص" مسلطة الضوء على أهمية الحفاظ على "خيط الحوار" في الجزيرة، وكذلك في المنطقة بشكل أعم، بما في ذلك في مجال الأعمال التجارية. وتطرقت أيضا إلى تقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي المراعي للفوارق بين الجنسين، الذي يسلط الضوء على تكاليف عدم التسوية، ويؤيد ضرورة العمل فورا، على نطاق الجزيرة، لزيادة التكافؤ بين الجنسين في المساهمات في التنمية الاقتصادية والحصول على منافعها، الآن وفور التوصل إلى تسوية. وفي 2 تشرين الأول/أكتوبر، شاركت نائبة المستشار الخاص في حلقة نقاش بعنوان "بناء السلام الشعبي: تنظيم المشاريع والبحوث والإبداع" كجزء من منتدى قبرص لعام 2021، وهو

فريق أسهم في عرض أمثلة إيجابية للتعاون في الجزيرة عبر مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة والقطاعات، بما في ذلك تلك التي يشارك فيها الشباب.

29 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت بعثتي للمساعي الحميدة العمل مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بشأن مبادرات تنظيم المشاريع وبناء السلام البيئي ودعم الأنشطة الرامية إلى تسليط الضوء على التحديات البيئية والتصدي لها في المنطقة العازلة وفي جميع أنحاء الجزيرة، بما في ذلك من خلال التواصل مع المجتمع المدني. وشارك موظفون من بعثتي للمساعي الحميدة في البرنامج الثاني لأبطال الأمم المتحدة الشباب المعني بالبيئة والسلام.

خامسا - ملاحظات

30 - لا يزال مرور الوقت يعقد الجهود المبذولة لإيجاد حل مقبول للطرفين في قبرص. وألاحظ بقلق أنه خلال هذه الفترة الأخيرة، يبدو أن مواقف الطائفتين أصبحت أكثر تصلبا وأوسع تباعدًا. ومنذ أن انتهى المؤتمر المعني بقبرص بشكل غير حاسم في كرانس مونتانا، سويسرا، في عام 2017، التقيت بالزعيمين عدة مرات، كان آخرها في مأدبة غداء غير رسمية استضفتها في نيويورك في 27 أيلول/سبتمبر. وهذه الاجتماعات، بما في ذلك تلك التي تضم القوى الضامنة مثل الاجتماع غير الرسمي خمسة زائد واحد[1] في جنيف في نيسان/أبريل 2021، وكذلك اتصالاتي المستمرة مع جميع أصحاب المصلحة، أبقت خطوط الاتصال مفتوحة وأتاحت لي الفرصة للتحدث علانية ومباشرة مع المعنيين بالأمر. وظل نائب المستشار الخاص وكذلك الإدارة العليا في مقر الأمم المتحدة على اتصال وحوار مستمرين مع جميع الأطراف. وما زلت أسترشد في هذه الجهود بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي حددت معايير الأمم المتحدة.

31 - وتساعد بعثتي للمساعي الحميدة أيضًا في الحفاظ على الحوار على مختلف المستويات وتعزيز التقارب بين الطائفتين، والانخراط في الدبلوماسية الوقائية تحسبا من زيادة تدهور المناخ. وتم القيام بعمل مهم مع الجانبين لتقديم الدعم للجان التقنية حيث نظرت في تدابير إضافية لبناء الثقة وانخرطت في معالجة المشاكل الخطيرة في الجزيرة، بما في ذلك، على سبيل الأولوية، الآثار السلبية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). إن انتظام الاجتماعات التي استضافها نائب المستشار الخاص بين المفاوض القبرصي اليوناني والممثل الخاص للقبارصة الأتراك والمناقشات ذات الصلة التي قادتها بعثتي للمساعي الحميدة أمر إيجابي، لا سيما في ضوء التحديات المستمرة التي تواجه الحوار البناء. وبالنظر إلى استمرار غياب المفاوضات الكاملة، فإن وجود الزعيمين في حفل استقبال 14 كانون الأول/ديسمبر في نيقوسيا أرسل إشارة إيجابية لعامة الناس على نطاق أوسع. وأشجع الزعيمين وممثليهما على مواصلة التعامل مع بعضهما البعض ومع الأمم المتحدة في هذا السياق.

32 - وفيما يتعلق بعمل اللجان التقنية، وبعدة استثناءات مثل الإنجازات البارزة للجنة التقنية المعنية بالتراث الثقافي، وإعلان تشرين الثاني/نوفمبر عن اللجنة التقنية المعنية بالإذاعة والاتصالات السلكية واللاسلكية، والدور المفيد الذي تؤديه اللجنة التقنية المعنية بالصحة في سياق الجائحة، ما زلت أرى أن هذه الهيئات لا تزال غير مستغلة إلى حد كبير. وأرحب بإعادة بدء برنامج تعليم السلام "تخيل" ولكني ألاحظ بقلق عدم إحراز تقدم في مشاريع أخرى تحت رعاية اللجنة التقنية المعنية بالتعليم، وكذلك في اللجان التقنية

(1) اجتماع غير رسمي ضم زعيم القبارصة اليونانيين، وزعيم القبارصة الأتراك، والقوى الضامنة والأمم المتحدة.

الأخرى، والتي يمكن أن تسهم بشكل كبير في التقارب وبناء السلام خاصة بين الشباب. ومن المؤسف أنه لم يتم إحراز أي تقدم بشأن طلب مجلس الأمن معالجة معوقات السلام من خلال إجراء مراجعة مشتركة للمواد المدرسية، بما في ذلك الكتب المدرسية، كمساهمة في بناء الثقة بين الطائفتين.

33 - وأرحب بالتبادل المنتظم للمعلومات عن الجائحة والتنسيق داخل اللجنة التقنية المعنية بالصحة بشأن التدابير المتعلقة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وعلى الرغم من تنسيق التدابير وتعديلات القيود عند نقاط العبور، لا تزال هناك تحديات مهمة، بما في ذلك ما يتعلق بالنقل النسبي للقاحات المعتمدة من الاتحاد الأوروبي. وبينما لا تزال المناقشات جارية لتأمين الوصول الكامل والمتساوي للقبارصة الأتراك إلى شهادة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) الرقمية للاتحاد الأوروبي، كان التقدم بطيئًا، ولا بد من بذل مزيد من الجهود على سبيل الأولوية.

34 - وبدأ استمرار غياب المفاوضات الموضوعية ومواقف الجانبين بشأن أساس التسوية في قبرص يؤثران على عمل اللجان التقنية. وعلى الرغم من الدعوات التي وجهها مجلس الأمن إلى زعيمي القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك لتقديم الدعم السياسي الضروري والتوجيه العام لتحرير اللجان التقنية من العراقيل التي تعترض عملها وتمكينها من العمل بفعالية، فإن القرارات المتعلقة بالأنشطة والمشاريع التي اقترحتها اللجان، في بعض الحالات، بدأت تعكس عدم وجود أرضية مشتركة على الطريق المفضي إلى محادثات السلام.

35 - وفي هذا السياق، أحث بشدة زعيمي القبارصة اليونان والقبارصة الأتراك وممثليهما على العمل معا بشأن تدابير بناء الثقة ومواصلة تنشيط عمل اللجان التقنية حتى تتمكن من تحقيق إمكاناتها في التأثير بشكل إيجابي على الحياة اليومية للقبارصة، أيضًا وفقًا لقرار مجلس الأمن 2587 (2021). وإنني أحث الزعيمين وممثليهما على تجاوز التحديات الحالية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمصطلحات، وأن يقدما، بدلاً من ذلك، الدعم العملي والسياسي والتوجيه لجميع اللجان بهدف تمكينها من تنشيط عملها بالكامل. وإن آليات الحوار والتقارب هذه ذات أهمية بالغة ويمكنها، في حالة عدم وجود مفاوضات مكتملة الأركان، إحياء الأمل بين السكان في أنه لا يزال من الممكن بالفعل إحراز تقدم بين الطرفين.

36 - وساعد العمل الذي اضطلعت به بعثتي للمساعي الحميدة في إيصال الرسالة التي مفادها أن إرساء أسس السلام يتطلب من الناس، ولا سيما الشباب، التفاعل والمشاركة في الحوار وبناء الثقة. ولا تزال فكرة التعاون في مجال الرياضة للجمع بين الشباب وتعزيز التفاعل بين الطائفتين من خلال الأنشطة الرياضية، بما في ذلك ربما من خلال إنشاء لجنة تقنية لهذا الشأن، فكرةً تستحق الدراسة.

37 - وثمة مخاطرة تتمثل في أن يؤدي تعميق التفاوتات بين الاقتصادين إلى بدء تداعي أساس أوجه التقارب المهمة التي تحققت في الماضي؛ ومن ثم، فإن الحاجة إلى مزيد من الجهود المتضافرة لمعالجة التداعيات الاقتصادية للجائحة وعوامل أخرى، مع تعزيز الروابط الاقتصادية الأكبر وزيادة التجارة بين طرفي الجزيرة. ومن المهم أن تُفهم المخاطر المرتبطة بالاقتصادين اللذين يتباعدان عن بعضهما البعض والاعتراف بها حتى يمكن وضع التدابير المناسبة للتخفيف من حدتها.

38 - وأكرر الإعراب عن قلقي بشأن التطورات في منطقة فاروشا المسيجة. وإن موقف الأمم المتحدة من فاروشا لم يتغير. وأذكّر بالبيانات التي أدلى بها رئيس مجلس الأمن بشأن هذه المسألة، وكذلك بقرارات المجلس ذات الصلة، لا سيما القراران 550 (1984) و 789 (1992)، وأؤكد أهمية التقيد التام بتلك القرارات.

39 - ويساورني القلق إزاء التوترات المتصاعدة في قبرص وحولها وفي منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط على نطاق أوسع. وأشدد مرة أخرى على أن الموارد الطبيعية في قبرص وحولها ينبغي أن تفيد كلا الطائفتين وأن تشكل حافزًا قويًا للطرفين لإيجاد حل دائم لمشكلة قبرص يقبل به الطرفان. وأحث جميع الأطراف على ضبط النفس وأدعو إلى بذل جهود جادة لنزع فتيل التوترات.

40 - وأشجع الطرفين على اتباع أفضل الممارسات الدولية بشأن مشاركة المرأة على مستويات صنع القرار في حل النزاعات وفي عمليات السلام على النحو المبين في قرارات مجلس الأمن المتتالية منذ اتخاذ القرار 1325 (2000). وأحث الطرفين على ضمان إشراك ما لا يقل عن 30 في المائة من النساء في أي من وفودها المستقبلية للمحادثات وكذلك في الهيئات الأخرى ذات الصلة بالمحادثات واستكشاف سبل ضمان المشاركة الفعالة للمرأة، بما في ذلك على مستوى القاعدة الشعبية، في عملية السلام، فضلا عن مراعاة المنظور الجنساني في عملية المفاوضات المحتمل استئنافها. وفيما يتعلق بخطة العمل التي طلبها مجلس الأمن، فإنني أثني على اللجنة التقنية المعنية بالمساواة بين الجنسين لما قامت به من أعمال وأحث الزعيمين على الاتفاق، على سبيل الأولوية، على خطة عمل مشتركة. كما أحث الزعيمين على تنفيذ التوصيات الواردة في تقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي المراعي لنوع الجنس للتغلب على العوائق القائمة أمام المشاركة الاقتصادية الكاملة للمرأة لا لمجرد إفادة المرأة اليوم، ولكن أيضًا لضمان أن تفيد اتفاقية السلام المستقبلية الرجال والنساء على حد سواء في قبرص.

41 - وإنني أكرر دعم مجلس الأمن لزيادة المشاركة المدنية وبناء الثقة، وأحث الزعيمين على تشجيع الاتصال والتعاون بشكل أوضح بين الطائفتين. ويجب أن يهدف الزعيمان إلى أن تكون عملية سلام أكثر شمولاً، وفقًا لأفضل الممارسات الدولية الحديثة، ويجب أن يشركا المجموعات غير الممثلة، بما في ذلك النساء والأقليات والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، في المناقشات المتعلقة بمشكلة قبرص وفي أي محادثات سلام مستأنفة. وأؤكد أهمية دور الدعم الذي تقوم به بعثتا الأمم المتحدة ميدانيا في هذا الصدد وأنشطتهما المتآزرة.

42 - وإنني أشجع الزعيمين على التطلع إلى المستقبل بنظرة براغماتية. وكما يتضح من التحديثين المكتوبين المرفقين بهذا التقرير، فإن مواقف الجانبين لا تزال متباعدة. وإن استمرار عدم إحراز تقدم سياسي له تداعيات كبيرة على جميع القبارصة. وأدعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن أي أعمال غير مفيدة والسعي بنشاط لإيجاد حلول من خلال الحوار. وبدون اتخاذ إجراءات حاسمة، يمكن للديناميات المستمرة في قبرص وحولها والجداول الزمنية الانتخابية أن تجعل الجهود المستقبلية للتوصل إلى تسوية مقبولة للطرفين لقضية قبرص غير قابلة للتحقيق. وسيكون للتحلي بالمرونة والإرادة السياسية الحازمة من قبل الطرفين أهمية قصوى. وأحث الطرفين على الانخراط بشكل بناء في إيجاد وبناء أرضية مشتركة بهدف استئناف محادثات سلام ذات مغزى. ويمكن لمبعوث توفده الأمم المتحدة لقيادة هذه المشاركة أن يقدم دعما بالغ الأهمية في هذا الصدد.

43 - وأود أيضا أن أشدد على أهمية مشاركة جميع القبارصة بنشاط في تقرير مستقبل الجزيرة، وأدعو الدول الضامنة إلى بذل قصارى جهدها لدعم الجهود الرامية إلى تسوية قضية قبرص في نهاية المطاف وتحقيق السلام والازدهار لجميع القبارصة. وأود أن أعرب عن امتناني للسيدة سبيهار لتفانيها والتزامها بالاضطلاع بالمسؤوليات الموكلة إليها بصفتها نائبة مستشاري الخاص بشأن قبرص على مدى السنوات الخمس الماضية، وأرحب بوصول كولين ستيوارت إلى قبرص الذي تولى الآن هذه الواجبات. كما أعرب عن تقديري للسيدة لوت على إجرائها مشاورات بالنيابة عني ولجميع النساء والرجال العاملين في بعثتي للمساعي الحميدة في قبرص لاستمرارهم في أداء أعمال جيدة.

المرفق الأول

تحديث مكتوب موجه من زعيم القبارصة اليونانيين إلى بعثة المساعي الحميدة للأمين العام للأمم المتحدة عملا بقرار مجلس الأمن 2587 (2021) وطبقا لهذا القرار

نقدم هذا التقرير استجابة لتشجيع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قراره 2587 (2021) *”زعيمي الطائفتين على موافاة بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة بإحاطات خطية عن آخر ما اتخذاه من إجراءات دعما للأجزاء ذات الصلة من هذا القرار منذ اتخاذه، ولا سيما فيما يتعلق بالفقرات 6 و 7 و 9، بهدف التوصل إلى تسوية دائمة وشاملة“.*

ويتضمن هذا التحديث جميع التطورات المتصلة بالجهود المبذولة لاستئناف عملية السلام في إطار بعثة المساعي الحميدة للأمين العام للأمم المتحدة، بصرف النظر عن طابعها داخل الدولة أو بين الطائفتين. ولا تخل الإشارات إلى الطائفتين بجمهورية قبرص بوصفها دولة عضوا في الأمم المتحدة، واستخدام إشارات إلى قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لا يمس بجمهورية قبرص بوصفها البلد المضيف للقوة.

أولا - الجهود المبذولة لاستئناف عملية السلام

منذ اختتام مؤتمر كرانس مونتانا المعني بقبرص من دون التوصل إلى نتائج حاسمة في تموز/يوليه 2017، حيث اقتربنا أكثر من أي وقت مضى من التوصل إلى اتفاق استراتيجي، ركزت جهودنا على استئناف عملية السلام من النقطة التي توقفنا عندها في كرانس مونتانا.

وفي هذا الاتجاه، توصل زعيما الطائفتين إلى اتفاق مبدئي في آب/أغسطس 2019 لبناء استئناف المفاوضات على أساس الإعلان المشترك الصادر في 11 شباط/فبراير 2014، والتقاربات السابقة التي تحققت وإطار النقاط الست الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة في كرانس مونتانا.

وقد تم تأكيد هذا الاتفاق في اجتماع ثلاثي مع الأمين العام للأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر التالي في برلين، مما مهد الطريق لاجتماع غير رسمي للأطراف 5+1، الذي سيعقد في نهاية المطاف في جنيف في نيسان/أبريل 2021، في ظل ظروف صعبة، بالنظر إلى التحديات التي تشكلها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وكذلك تصاعد حدة التوتر في قبرص وحولها.

ولذلك، فمن المخيب للآمال للغاية أن التحول الأساسي في موقف القبارصة الأتراك، بتشجيع من أنقرة، من إعادة توحيد قبرص على أساس اتحاد ثنائي الطائفة بين منطقتين بناء على المساواة السياسية، إلى الاعتراف بدولتين، لم يسمح باستمرار الاتفاق في جنيف في إطار الأمم المتحدة.

ورافق ذلك أيضا رفض اقتراح الأمين العام للأمم المتحدة في جنيف بتعيين مبعوث خاص يحاول مساعدة الطرفين على إيجاد أرضية مشتركة لاستئناف المفاوضات. وبدلا من ذلك طرح الزعيم القبرصي التركي شروطا مسبقة للمشاركة في أي مفاوضات من الواضح أنها خارج الإطار الحالي للأمم المتحدة.

وفي الوقت نفسه، فإن أنشطة تركيا غير القانونية والاستفزازية في المياه الإقليمية والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص، وانتهاكات الوضع العسكري الراهن على طول خط القوات التركية لوقف إطلاق النار وستروفيليا، فضلا عن أعمالها غير القانونية في منطقة فاروشا المسيجة، في تحد لقرارات مجلس الأمن الدولي، مما يقوض أي احتمال لاستئناف المفاوضات قد خلقت مناخا سياسيا سلبيا للغاية.

وهذا اتجاه يبعث على القلق البالغ لأن أنقرة لا تمتنع عن إطلاق تهديدات في كل فرصة باستخدام القوة العسكرية في قبرص وحولها، وهو ما يظهر في جملة أمور من خلال تحديث المطار غير القانوني في ليفكونويكو، حيث تتمركز الآن طائرات تركية مسيرة، في محاولة واضحة لخلق ميزة عسكرية في قبرص وفي المنطقة، مع زيادة مخاطر زعزعة الاستقرار بالطبع.

وبما أن الحالة الراهنة تنطوي على تهديدات خطيرة لقبرص والمنطقة، فقد أعربنا في مناسبات عديدة عن قلقنا العميق وطلبنا من المجتمع الدولي أن يدعمنا. وأعربنا أيضا، في الحين ذاته، عن استعدادنا للمشاركة مشاركة بناءة في أي مناقشة من شأنها أن تساعد على استئناف عملية المفاوضات، في إطار المساعي الحميدة للأمين العام للأمم المتحدة، باعتبارها أفضل طريقة للخروج من المأزق.

وكانت مشاركتنا في الاجتماع الثلاثي غير الرسمي الذي عقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر الماضي بهذه الروح تماما. أولا وقبل كل شيء، بقبول تعيين مبعوث خاص قبولا لا لبس فيه، والذي سيجري مداولات مع كلا الطرفين ستؤدي خلال فترة محددة تتراوح بين 3 و 4 أشهر، كما اقترح الأمين العام للأمم المتحدة في جنيف، إلى استئناف مفاوضات ذات مغزى وموضوعية، في إطار الأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، من خلال التذكير بأننا منذ الاختتام غير الحاسم لمفاوضات كرانس مونتانا، قمنا بالرد على عدد من الجوانب، وذلك أساسا من أجل الاستجابة لبعض الشواغل التي أعرب عنها القبارصة الأتراك ودائما في الإطار القائم.

واقترحنا على وجه الخصوص تطبيق اللامركزية في ممارسة السلطات، التي يمكن من خلالها تحقيق التوازن المناسب بين تعزيز الدور الأساسي للدول المكونة وأداء الدولة دون عوائق. وفي الوقت نفسه، أعربنا عن استعدادنا للنظر في خيار نظام برلماني يتناوب فيه رئيس دولة شكلي، مع الاعتراف بأهمية الرمزية.

وفي الآونة الأخيرة، وجهنا دعوة إلى القبارصة الأتراك للانضمام مجددا إلى مؤسسات الدولة التي أنشئت بموجب دستور جمهورية قبرص لعام 1960، وبالتالي تنفيذ أحكامه ذات الصلة تنفيذا كاملا مع إجراء ما يلزم من تعديل. وغني عن القول إن هذه الدعوة لا يقصد بها أن تكون بديلا عن الأساس المتفق عليه للتسوية، على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن. بل على العكس من ذلك، فإن الاقتراح يهدف في هذا الإطار تحديدا إلى إدماج الطائفة القبرصية التركية في مكانها في الدولة في انتظار التسوية، لا سيما إذا تم التوصل إلى اتفاق استراتيجي، وبالتالي المشاركة الكاملة في تطور جمهورية قبرص لتصبح دولة اتحادية.

ونعتقد أن مثل هذا الترتيب يمكن أن يكون الرد على سؤال ماذا يحدث لو أسفرت المفاوضات عن اتفاق استراتيجي ولكن لا يزال يتعين علينا أن نمر بفترة انتقالية نتفق خلالها على النص التفصيلي للاتفاق الشامل ويطرح في استفتاء؛ وفي نهاية المطاف يُوضع موضع التنفيذ.

ويمكن تقييم هذا الاقتراح كجزء من مجموعة تدابير بناء الثقة التي غيرت قواعد اللعبة التي اقترحناها في كانون الأول/ديسمبر الماضي (أي إدارة الأمم المتحدة لمطار تيمبو وفاروشا، ووضع جمارك ميناء فاماغوستا تحت إدارة الاتحاد الأوروبي وتنفيذ تركيا للبروتوكول الإضافي بطريقة غير تمييزية، وإيداع الحصة النسبية من عائدات استغلال الهيدروكربونات في حساب ضمان لصالح طائفة القبارصة الأتراك، شريطة أن يكون هناك اتفاق مع تركيا بشأن تعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة).

ومن شـــأن هذه القرارات الجريئة أن تجعل التحرك إلى الأمام تحركا لا رجعة فيه وأن تســـتجيب في الواقع لطلب القبارصـــة الأتراك بطمأنتهم بأنهم ”سـيسـتفيدون من المشـاركة في المفاوضـات“ وأنهم لن ”يظلوا معلقين، إذا انهارت“ (وهذه عبارتهم المفضلة).

ومع ذلك، لكي تُسـتأنف المفاوضـات الموضـوعية وتكون لها آفاق واقعية للنجاح، لا بد من تهيئة بيئة مواتية لإجراء مفاوضات بناءة وبنوايا حسنة. وبينما نحن مستعدون لبذل جهد إضـافي من خلال تدابير بناء الثقة، فإننا نحتاج من ناحية إلى الجانب القبرصـــي التركي وأنقرة إلى الرد بالمثل ومن ناحية أخرى إلى الأمم المتحدة أن تضطلع بدورها بحزم وثقة.

وفي هذا الصـدد، نرى ضـرورة مطلقة، مع الأخذ في الاعتبار أيضـا أنه تم الاتفاق في جنيف على عقد اجتماع ثان غير رسـمي 5+1 ولكنه لم يتحقق بعد، لتعيين مبعوث خاص يكون مسـتعدا لتيسـير إجراء مناقشـة جادة بشـأن الخطوة التالية واسـتئناف المفاوضـات الموضـوعية. وفي رأينا أن الأفكار الموجزة أعلاه يمكن أن تسهم في مفاوضات ذات مغزى وموضوعية، بطريقة مترابطة ومتوازية (أو ربما مفاوضات مشتركة بين القضـــايا الرئيســـية الســـت المدرجة في إطار الأمين العام للأمم المتحدة)، وتتناول جميع الاهتمامات وتحترم في الحين ذاته الإطار القائم.

ويحدونا اعتقاد بأنه خلال الاجتماع غير الرسمي الذي عقد في نيويورك كان هناك تفاهم بشأن تعيين الأمين العام للأمم المتحدة مبعوثا خاصـــا، ومع ذلك لم يُذكر هذا الأمر لاحقا أثناء صـــياغة البيان. وربما كان من المؤسف أن البيان لم يصدر مباشرة بعد الاجتماع وترك لوضعه في صيغته النهائية في وقت لاحق.

وعلى الرغم من سـلبية هذا التطور، فإنه لن يثنينا عن مواصـلة المناقشـة التي تيسـرها المسـاعي الحميدة لإيجاد طريقة لإعادة العملية إلى مسـارها. وعلى الرغم من الصـعوبات الهائلة التي نواجهها، ما زلنا ملتزمين التزاما عميقا بهذا الهدف. وإن رؤيتنا لقبرص مســـالمة تقع بقوة في الإطار القائم والتســـوية القائمة على اتحاد ثنائي المناطق وثنائي الطائفة على أسـاس من المسـاواة السـياسـية، على النحو المبين في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة.

وبينما نســـعى جاهدين من أجل عملية ذات مغزى ومثمرة، فإننا نحتاج إلى دعم الأمم المتحدة ومجلس الأمن على وجه الخصـــوص لإقناع جميع الأطراف بضـــرورة الامتناع عن القيام بأي أعمال يمكن أن تقوض آفاق اسـتئناف المفاوضـات. وبالنظر، على وجه الخصـوص، إلى التحركات الهجومية التي تقوم بها تركيا في فاروشـا وفي المنطقة الاقتصـادية الخالصـة، فضـلا عن زيادة عسـكرة الجزيرة بإقامة قاعدة طائرات مســيرة في ليفكونويكو، وقاعدة بحرية في تريكومو، وزيادة توســيع الجيش التركي في شـــبه جزيرة كارباس. وبدلا من ذلك، فإن ما نحتاجه من جميع الأطراف هو دعم عملية الأمم المتحدة بهدف إحلال السلام والاستقرار والازدهار في قبرص وفي منطقتنا.

ثانيا - آلية فعالة للاتصالات العسكرية المباشرة

نظرا للتوتر القائم في قبرص وحولها، بما في ذلك التهديدات باستخدام القوة العسكرية التي شجعها رفع مسـتوى القدرة العسـكرية في المناطق المحتلة، فإن الحاجة ملحة إلى إنشـاء آلية للاتصـالات العسـكرية المباشرة بين القوات المتعارضة في قبرص، بتيسير من قبل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص.

بل وأكثر من ذلك، مع مراعاة الانتهاكات المستمرة لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة، في فاروشا، والعوائق والتدخلات في مهام القوة التي تجري نيابة عن قوات الاحتلال التركية، مما يجعلها عاجزة عن أداء مهامها المنوطة بها.

وتشهد دعوات مجلس الأمن إلى الأطراف المعنية للمشاركة في المناقشة على الحاجة الملحة لمنع المزيد من التدهور. وفي هذا الاتجاه، قدمت حكومة جمهورية قبرص اقتراحا في كانون الأول/ديسمبر 2019، يحدد إطارا لآلية للاتصالات العسكرية المباشرة بين القوات المتعارضة، أي الحرس الوطني وقوات الاحتلال التركية، على مستوى قادتهما، بتيسير من قوة الأمم المتحدة على مستوى كل منهما، وفقا لولايتها، كما هو مقرر في قرار مجلس الأمن رقم 186 (1964).

وحكومة جمهورية قبرص على استعداد للدخول في مزيد من المناقشات، بينما تتوقع في الوقت نفسه اتخاذ موقف حازم وحاسم باسم قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص من شأنه أن يردع جيش الاحتلال التركي فعليا من القيام بمزيد من الاستفزازات.

ثالثا - اللجنة المعنية بالمفقودين

لا يزال عمل اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص جانبا أساسيا من عملية السلام، ولذلك فإن دعم جميع الأطراف يعتبر في الواقع شرطا لا بد منه.

وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد مرة أخرى على أهمية الحصول على المعلومات من المحفوظات ذات الصلة للبلدان والمنظمات التي كان لها وجود عسكري أو شرطي في قبرص في الأعوام 1963 و 1964 و 1974، من أجل جعل أداء اللجنة أكثر فعالية.

وعلى وجه الخصوص، المحفوظات العسكرية التركية، وخاصة في الفترة حوالي عام 1974. وعلى تركيا التزام بتوخي العناية الواجبة وتقديم المعلومات من محفوظاتها بحسن نية، للمساعدة في تحديد مصير المفقودين في قبرص.

ومن شأن الوصول إلى المحفوظات العسكرية أن يوفر، في جملة أمور، معلومات عن المواقع الرئيسية لدفن المفقودين، فضلا عن المواقع الثانوية نظرا إلى نقل عدد كبير من الرفات، مما يجعل جهود اللجنة بالغة الصعوبة.

وكما أشير مرات عديدة في الماضي، من المهم حقا إتاحة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بهذه المحفوظات والحصول على المعلومات ذات الصلة بمسألة مصير المفقودين، التي تشكل أحد التحديات الإنسانية الخطيرة للنزاع.

رابعا - اللجان التقنية

تواصل اللجان التقنية عملها تحت رعاية الأمم المتحدة منذ إنشائها في عام 2008، في إطار الجهود الرامية إلى تسوية المشكلة القبرصية. واستنادا إلى مجموعة المبادئ التي اتفق عليها الزعيمان في 8 تموز/يوليه 2006، كان من المتوخى أن يكون عمل اللجان التقنية بشأن المسائل التي تؤثر على الحياة اليومية للشعب مكملا للمفاوضات المتزامنة بشأن المسائل الموضوعية وذلك سعيا إلى تحقيق تسوية شاملة.

وهكذا، في غياب مفاوضات موضوعية، تواصل اللجان التقنية عملها، دون أن تحل بالطبع محل إطار العملية السياسية أو تغيره. وإن احترام طريقة العمل المتفق عليها له أهمية قصوى الآن، مع الأخذ في الاعتبار جهود القبارصة الأتراك لفرض نهجهم، نهج الدولتين، الذي يقع برمته خارج إطار الأمم المتحدة المتفق عليه.

ومن المتوقع أيضا أن تساعد استعادة الوضع السابق لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) عند نقاط العبور في الصيف الماضي، والذي سهل تعزيز الاتصالات بين الطوائف، أعمال اللجان التقنية. وفي الواقع، اختتمت اللجنة التقنية المعنية بالصحة، التي قادت الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات التي تطرحها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، المرحلة الأولى من المشروع المتعلق *بتحديد وتوزيع ناقلات البعوض* للتصدي لخطر انتقال الأمراض، بتمويل من مرفق الدعم بموجب لائحة الاتحاد الأوروبي 2006/389، وبدأت تنفيذ مرحلته الثانية.

وينتظر أيضا وضع اللمسات الأخيرة على مشاريع رئيسية أخرى و/أو الموافقة عليها في إطار مرفق الدعم المقدم إلى اللجان التقنية. وعلى وجه الخصوص، اقتراح اللجنة التقنية المعنية بتنظيم المشاريع والشؤون التجارية بشأن إعادة تدوير نفايات المعدات الكهربائية والإلكترونية المقدم في حزيران/يونيه، وكذلك الموقع الشبكي للجنة التقنية المعنية بالبيئة وخطط الدروس للجنة التقنية المعنية بالتعليم، الذي تأخر الانتهاء منها بسبب مناقشة لجوانب تتعلق في معظمها بإطار المرفق بدلا من المقترحات نفسها.

وإلى جانب إطار المرفق، من الدلائل الإيجابية أن جميع اللجان التقنية عقدت اجتماعات افتراضية أو مختلطة أو حضوريا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من الظروف السيئة الناجمة عن الجائحة. كما لم تنظم اللجان التقنية سوى عدد قليل من المناسبات. ومن الجدير بالذكر أن اللجنة التقنية المعنية بالبيئة نظمت رحلات ميدانية شارك فيها خبراء في مواقع ذات أهمية بيئية، مع التركيز على المجال المواضيعي للتنوع البيولوجي وحماية الطبيعة. ونظمت اللجنة التقنية المعنية بإدارة الأزمات حلقة دراسية عن حرائق الغابات في أوائل الصيف وحلقة دراسية عن الفيضانات في الخريف لخبراء من كلا الطائفتين لتبادل المعلومات والخبرات القيمة.

وعقدت اللجنة التقنية المعنية بالتعليم أيضا اجتماعا لتدشين مشروع "تخيل" المشترك بين الطائفتين في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، وهي تعمل بالتعاون والتآزر مع اللجنة التقنية المعنية بالجريمة والمسائل الجنائية على مشروع *انتشار التنمر التقليدي في المدارس والتسلط عبر الإنترنت وارتباطاتهما ومنعهما*، ويتألف المشروع من بحوث لجمع بيانات منهجية عن القوالب النمطية، والتحيز وعوامل أخرى للتنمر.

وتقوم غرفة الاتصالات المشتركة، تحت رعاية اللجنة التقنية المعنية بالجريمة والمسائل الجنائية، بتيسير تبادل المعلومات المتعلقة بالجرائم بصورة منتظمة. واللجنة، بوصفها قناة متعارف عليها وموثوقة لتبادل المعلومات الحساسة، تشكل أداة مفيدة للغاية في جهودنا الرامية إلى التصدي لبعض التحديات الناشئة عن الوضع الراهن من جراء الجريمة، فضلا عن الجوانب ذات الصلة بالمسائل الأكثر تعقيدا، مثل ظاهرة الهجرة غير النظامية المتعددة الأوجه. وفيما يتعلق بالمسألة الأخيرة، جرت بالفعل مناقشة أولية بمشاركة عدد من اللجان التقنية ذات الصلة (أي الجريمة والشؤون الجنائية، والشؤون الإنسانية، والمساواة بين الجنسين) ومساهمة الخبراء، بغية تحديد التحديات القطاعية ذات الطابع الجنائي والإنساني.

كما عملت اللجنة التقنية المعنية بالمساواة بين الجنسين على وضع خطة عمل تتضمن توصيات لزيادة مشاركة المرأة مشاركة تامة ومتساوية وذات مغزى في محادثات السلام، وتقديم الدعم والتشجيع المباشرين لمنظمات المجتمع المدني لتعزيز الاتصال بين الطائفتين وبناء الثقة بينهما، على النحو الذي طلبه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قراره 2587 (2021). وعلى الرغم من أن خطة العمل لم توضع في صيغتها النهائية بسبب صعوبة الالتقاء على صيغة متفق عليها (أي لغة القرار) فيما يتعلق بعملية التسوية في حد ذاتها، فقد أدرجت مشاريع التوصيات في تقارير منفصلة من الزعيمين في 15 كانون الأول/ديسمبر 2021، استجابة لطلب مجلس الأمن ذي الصلة.

وأكدت اللجنة التقنية المعنية بالاتصالات السلكية واللاسلكية تفاهما تم التوصل إليه في البداية في عام 2019 مشفوعا بتأكيدات متبادلة من شأنها أن تسمح بتصفية نطاق التردد 700 ميجاهرتز من الإرسال التماثلي وبدء تشغيل خدمات (G5) دون عوائق.

وأخيرا وليس آخرا، حافظت اللجنة التقنية المعنية بالتراث الثقافي على حجم عملها المثير للإعجاب، والذي تم الاعتراف والاحتفال به من خلال جوائز التراث الأوروبي لعام 2021/جوائز يوروبا نوسترا. وعلى وجه الخصوص، فازت اللجنة التقنية بالجائزة الكبرى لعام 2021 وفازت بجائزة في فئة "التفاني في خدمة التراث"، وهذا تشريفٌ من بين 24 إنجازا فائزا في هذا المجال من 18 بلدا أوروبيا ويؤمل أن يمهد الطريق لتحقيق المزيد من الإنجازات.

وسنواصل بالطبع دعم وتشجيع اللجان التقنية على استخدام جميع الأدوات المتاحة، لا سيما مرفق الدعم الذي يموله الاتحاد الأوروبي في إطار اللائحة 2006/389، من أجل مواصلة وتعزيز عملها، كمساهمة قيمة في تهيئة بيئة سياسية أكثر إيجابية، في إطار ولاياتها ودورها التكميلي في المفاوضات الجوهرية في سياق عملية التسوية.

المرفق الثاني

الإجراءات التي اتخذها الجانب القبرصي التركي لدعم الأجزاء ذات الصلة من قرار مجلس الأمن 2587 (2021) الصادر في 29 تموز/يوليه 2021

أولا - الإجراءات المتخذة لدعم الوصول إلى تسوية مستدامة وشاملة

رؤيتنا الجديدة: أساس واقعي لجزيرة قبرص

إنني ملتزم التزاما قويًا بالرؤية القبرصية التركية الجديدة لتحقيق تسوية مستدامة في قبرص، تلك الرؤية التي بدأتُ في طرحها عندما كنت أشغل منصب رئيس وزراء جمهورية شمال قبرص التركية. ومنذ انتخابي كرئيس خامس لجمهورية شمال قبرص التركية، ما برحت أشارك رؤيتي الجديدة، وهي بمثابة حل يقوم على المساواة المتأصلة في السيادة والوضع الدولي المتساوي للدولتين الموجودتين في الجزيرة. وإن إقامة علاقة تعاونية بين الدولتين على هذا الأساس هو ركن من أركان مبدأ "المساواة" الذي لا جدال فيه، ومن شأنها أن تعود بمنافع متبادلة على الشعبين في الجزيرة وتسهم في الوقت ذاته في الأمن والاستقرار والتعاون الذي تمس الحاجة إليه في منطقة شرقي البحر الأبيض المتوسط.

وبالاعتماد على الدروس المستفادة من نصف قرن من المفاوضات الفاشلة والمرهقة التي قادتها الأمم المتحدة، بات من الضروري تحقيق توازن بين الجانب القبرصي التركي والجانب القبرصي اليوناني، ليس فقط على طاولة المفاوضات، ولكن الأهم من ذلك، تحقيقه في الخارج.

وأصبحت ضرورة التكافؤ لتحقيق نتيجة ناجحة أكثر وضوحا نتيجة بيان السيد نيكوس أناستاسيادس، زعيم القبارصة اليونانيين، الذي ألقاه في أيلول/سبتمبر في الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. وفي بيانه العدائي والاستفزازي إلى حد ما الذي ألقاه من منبر لا يستطيع القبارصة الأتراك أن يعبروا عن آرائهم منه، اعترف زعيم القبارصة اليونانيين علانية برؤيته لتفوق القبارصة اليونانيين على الشعب القبرصي التركي من خلال تقديم الدولة القبرصية اليونانية بنسبة 100 في المائة على أنها سيدة الجزيرة، بينما وضع غطاء لامعًا بشكل ملائم على الاستيلاء على جمهورية قبرص القائمة على شراكة بين طائفتين عام 1960 والرفض المتكرر للجانب القبرصي اليوناني لتقاسم السلطة والازدهار مع الجانب القبرصي التركي، المساوي لهم في السيادة. وإن هاجس التفوق هو الذي أعاق لعقود من الزمن التوصل إلى تسوية قائمة على المساواة في الجزيرة، والتي تظل القضية الأولى التي يجب معالجتها.

وإن جمهورية قبرص القائمة على الشراكة عام 1960 ليست "الجمهورية" التي يدعي السيد أناستاسيادس تمثيلها. فتلك الدولة التي دمرها الجانب القبرصي اليوناني دامت ثلاث سنوات فقط. وبدلاً من ذلك، فإن ما يوجد اليوم على الساحة الدولية هو دولة مختطفة، تتألف من القبارصة اليونانيين فقط، وخالية من هيكلها الدستوري، حيث تم تعليق ما يقرب من نصف مواد دستورها تحت ستار "مبدأ الضرورة". ولا جدال في أن ما يتم تقديمه على أنه "جمهورية قبرص" هو دولة قبرصية يونانية لها ولاية قضائية وسلطة وسيادة تنتهي عند نقاط العبور إلى جمهورية شمال قبرص التركية.

وبينما يتمسك طرف بموقفه المتشدد القائم على الادعاء بأنه السلطة الشرعية الوحيدة التي تمثل جزيرة قبرص بأكملها، فقد تم فرض عزلة غير عادلة على الجانب القبرصي التركي الذي لا يزال يُعامل على أنه 'طائفة' من الرعايا في دولة قبرصية يونانية "مائة في المائة". والقبارصة الأتراك ليسوا 'طائفة'

من الرعايا، بل هم شعبٌ أُجبر على إقامة دولته الخاصة بسبب استيلاء دولة الشراكة التي أقامها مع الشريك القبرصي اليوناني في عام 1960 وبسبب إحجام القبارصة اليونانيين عن تقاسم السلطة والازدهار مع القبارصة الأتراك. ولهذا السبب، تتمتع الدولة القبرصية التركية بنفس السيادة على الأقل التي يتمتع بها القبارصة اليونانيون.

وبصفتي رئيسهم، فإنني أمثل الدولة التي أقامها الشعب القبرصي التركي بعد سنوات عديدة من الفظائع والتهديد بالإبادة من خلال الإبادة الجماعية والإقصاء وتركهم بلا مركز لسنوات. وتمتلك جمهورية شمال قبرص التركية، بحكومتها وبرلمانها وسلطتها القضائية التي تعمل بكامل طاقتها والمنتخبة ديمقراطياً، جميع سمات الدولة الحديثة. وعلى الرغم من العزلة الظالمة التي تعيشها، حتى في مجالي الرياضة والثقافة، تستمر جمهورية شمال قبرص التركية، بسكانها الشباب المتعلمين، في الازدهار.

وتبين الحقائق الواقعية والقانونية بوضوح أن المساواة المتأصلة بين الجانب القبرصي التركي والجانب القبرصي اليوناني هي التي تمنح كل منهما الحق في التمتع بنفس الحقوق والمركز، داخليًا وخارجيًا. وبما أن النظام السياسي القبرصي اليوناني يطالب بالسيادة الكاملة، فإن المساواة والتوازن السياسي المطلوبين في الجزيرة يستلزمان أن تقوم أي علاقة بين الجانبين على أساس المساواة في السيادة والمركز الدولي المتساوي.

ويستحق شعبي العيش في سلام ووئام مثل أي شعب آخر متميز. وفي الجزيرة، يريد القبارصة الأتراك إقامة علاقات حسن جوار وتعاون مع نظرائهم القبارصة اليونانيين. وأثناء القيام بذلك، يريد شعبي أن يحفظ ويحمي وجوده وهويته المميزة ومساواته وسيادته.

ومع الاحترام الكامل لإرادة شعبي، تتمثل رؤيتي في العمل من أجل إقامة علاقة تعاونية مع الجانب القبرصي اليوناني على أساس المساواة المتأصلة في السيادة والمركز الدولي المتساوي. وفي الوقت الذي استنفدت فيه فكرة الاتحاد الفيدرالي بين منطقتين وطائفتين كأساس لحل، سأواصل اتصالاتي مع الأمم المتحدة لاستكشاف ما إذا كانت هناك أرضية مشتركة أم لا قبل أن تبدأ المفاوضات الرسمية. وفي نفس الوقت، ما زلت ملتزما بإقامة تعاون مؤسسي مع نظرائنا القبارصة اليونانيين.

وهذا الالتزام لا يستتبع الدخول في مفاوضات من أجل المفاوضات. فالمفاوضات المفتوحة التي استمرت لعقود من الزمن على نفس الأساس الذي فشل مرارا وتكرارا ولم يحقق أي نتيجة، أسفرت عن استمرار معاناة الشعب القبرصي التركي في عزلة، بينما عززت الموقف المتعنت للجانب القبرصي اليوناني.

وكنتُ التقيت بالأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، في 25 حزيران/يونيه 2021 في مكتب الأمم المتحدة في بروكسل. وكان عقد الاجتماع في نفس يوم اجتماعه مع الزعيم القبرصي اليوناني بمثابة علامة مهمة على أن الأمين العام للأمم المتحدة سيستمر في احترام المساواة، والحفاظ على نهج عادل ومتوازن كما فعل خلال الاجتماع غير الرسمي للأطراف 5 + الأمم المتحدة في جنيف. وخلال الاجتماع، أخبرت الأمين العام للأمم المتحدة بأنني ما زلت ملتزمًا بمواصلة مناقشاتنا الهادفة إلى استكشاف ما إذا كانت هناك أرضية مشتركة بين الجانبين من شأنها أن تمكن من بدء مفاوضات رسمية جديدة للتوصل إلى تسوية عادلة ومستدامة في قبرص. ولهذه الغاية، أعربت عن استعدادي للارتقاء إلى مستوى التحدي المتمثل في تربيع الدائرة، وبذل كل الجهود اللازمة لحل قضية قبرص التي ما برحت تتربع على جدول أعمال الأمم المتحدة منذ عام 1963.

وفي ذلك الاجتماع، كررت التأكيد على اقتراح النقاط الست الذي قدمته في جنيف الذي حدد الرؤية الجديدة، بدعم كامل من تركيا والتي ستكسر الجمود في المفاوضات الفاشلة التي استمرت عقودًا. وعلاوة على ذلك، أعربت عن تصميمي على الدخول في مفاوضات على أساس جديد بهدف إقامة علاقة تعاونية بين الدولتين القائمتين، بناءً على الاعتراف الرسمي بحقوقنا المتساوية المتأصلة مع الجانب القبرصي اليوناني، وضمان المساواة في السيادة والمساواة في المركز الدولي للجانبين.

وأخبرت الأمين العام للأمم المتحدة أيضًا بقناعتي بأنه في سياق قبرص، أظهرت التجارب السابقة أن المفاوضات لا تسفر عن نتائج ما لم يتحقق توازن بين الجانبين، وعندما لا يُعترف بالمساواة إلاّ على طاولة المفاوضات. وأكدت أيضًا أن المفاوضات التي جرت بناء على الأساس القديم غير المتكافئ الفاشل في قبرص قد استنفدت منذ فترة طويلة، ومن الواضح الآن أن هذا النموذج لا يمكن أن يسفر عن نتيجة مستدامة.

وبعد الاعتراف لنا بالمساواة في السيادة والمركز الدولي المتكافئ وتأمينهما، أبلغت الأمين العام للأمم المتحدة بالتزامي بأنني على استعداد للمشاركة في مفاوضات رسمية تركز على الجوهر، بما في ذلك العلاقة المستقبلية بين الدولتين المستقلتين والممتلكات والأمن وتعديل الحدود، وكذلك العلاقات مع الاتحاد الأوروبي.

علاوة على ذلك، أشرت إلى أن موقف القبارصة اليونانيين المعارض للاعتراف بالمساواة في الحقوق المتأصلة للجانب القبرصي التركي يعمل على عرقلة بدء المفاوضات الرسمية ودعوت الأمين العام للأمم المتحدة إلى التدخل في هذه المسألة. كما شددت على أهمية عمل اللجان التقنية كعملية مسار 2 تصاعدية وأعربت عن التزامي بطرح مقترحات جديدة ملموسة للمساهمة في الحياة اليومية للناس من كلا الجانبين. وكررت للأمين العام للأمم المتحدة المبادئ الأربعة التي اتفق عليها ممثلي الخاص، إلى جانب المفاوض القبرصي اليوناني، قبل اقتراح تدبير كإجراءات بناء الثقة كجزء من العملية التصاعدية وهي:

(أ) الاتفاق المتبادل؛

(ب) والمنفعة المتبادلة؛

(ج) واحترام المساواة بين الجانبين؛

(د) وعدم بسط سلطة أحد الطرفين على الآخر.

وفي حين أنني أعربت عن ارتياحي لبعض النتائج الإيجابية (على سبيل المثال، تشغيل جميع نقاط العبور كما كانت في فترة ما قبل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19))، قلت كذلك إنني على استعداد لمواصلة اتخاذ تدابير إضافية ملموسة وعملية لبناء الثقة تمشيا مع نهج من القاعدة إلى القمة الذي اقترحه الأمين العام للأمم المتحدة في جنيف.

وفي الوقت نفسه، أعربت عن قلقي إزاء المقترحات التي قدمها الزعيم القبرصي اليوناني في جنيف، لأنها كانت تنتهك المبادئ المتفق عليها لتدابير بناء الثقة، وكانت من أعلى إلى أسفل، وتتطلب معالجة القضايا المتعلقة بالجوهر التي لا يمكن معالجتها إلا كجزء من المفاوضات الرسمية. ولذلك، فإننا لكي نعتبر أي اقتراح تدبيرا من تدابير بناء الثقة يجب أن يُعدّ إعدادا يحترم احتراما تاما المبادئ الأربعة التي اتفق عليها الجانبان تحت رعاية الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، فقد أكدت مجددا للأمين العام للأمم المتحدة المبدأ الذي لا غنى عنه لعمليات حفظ السلام والذي يتطلب رضاء وموافقة الأطراف المتنازعة. وفي

حالة عدم موافقة الجانبين في قبرص، فإن قوة الأمم المتحدة "تخاطر بأن تصبح طرفًا في النزاع"، كما هو منصوص عليه في المبادئ والمبادئ التوجيهية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وكذلك، فإن احترام المساواة بين الجانبين يستلزم أن تعمل قوة الأمم المتحدة مع الجانب القبرصي التركي وتضفي الطابع الرسمي على طرائق عملياتها في جمهورية شمال قبرص التركية. ويمكن أن ينفذ ذلك في شكل اتفاقية وضع القوات أو من خلال صيغة أخرى مقبولة للطرفين.

ومن التطورات الرئيسية الأخرى في الفترة المشمولة بالتقرير افتتاح المنطقة التجريبية في الجزء المغلق من مَراش (فاروشا). وفي 20 تموز/يوليه 2021، تم تعديل الوضع العسكري المستمر منذ 47 عامًا لجزء من الجزء المغلق من مراش. ونتيجة لهذا التغيير، أصبح ممكنًا وصول السكان السابقين إلى ممتلكاتهم في ما تم تحويله إلى منطقة مدنية بموجب قرار من مجلس وزراء جمهورية شمال قبرص التركية، من خلال لجنة الممتلكات غير المنقولة، المعترف بأنها علاج محلي فعال من قبل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. ويمكن الآن للجنة الممتلكات غير المنقولة منح جميع سبل الانتصاف الثلاثة في هذا المجال، وهي الاسترداد و/أو التعويض و/أو المبادلة.

وأصبح افتتاحنا لمراش، التي ظلت رمزا للوضع الراهن، علامة على التغيير في قبرص. وبهذه الخطوة، يُدمج الجزء المغلق من مراش، الواقع في منطقة فاماغوستا، تدريجياً في الحياة المدنية، مع الاحترام الكامل لحقوق سكانها السابقين.

وخلال هذه الفترة، اجتمعت اجتماعا ثنائيا آخر مع الأمين العام للأمم المتحدة على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في 25 أيلول/سبتمبر 2021. وفي هذا الاجتماع، أطلعته على الأسباب الكامنة وراء المأزق الحالي على المستوى السياسي. وذكّرت الأمين العام للأمم المتحدة بأن الجانب القبرصي اليوناني رفض جميع خطط التسوية التي طرحتها الأمم المتحدة، ورفض أيضا الاعتراف بالمساواة في السيادة والمركز الدولي المتساوي للجانب القبرصي التركي على قدم المساواة مع مطالباتهم بالسيادة والمركز الدولي. ومن الواضح أن الهدف الوحيد لقيادة القبارصة اليونانيين هو الحفاظ على مركزها المغتصب بدعوى أنها المالك الوحيد للجزيرة من خلال إدارة الوضع الراهن واستخدام عملية التفاوض الفاشلة لتحقيق هذه الغاية.

وكنت دعوت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى تحقيق التوازن المطلوب في الجزيرة من خلال تمكين الجانب القبرصي التركي تمهيدا للطريق إلى تسوية سياسية مستدامة.

وكخطوة أولى، أوضحت للأمين العام للأمم المتحدة أن هذا يستلزم رفع القيود الاقتصادية والاجتماعية والرياضية غير الإنسانية وغير المبررة المفروضة على الجانب القبرصي التركي.

ثانيًا، أخبرت الأمين العام للأمم المتحدة أنه نظرًا لأن عملية التسوية السياسية التي من أعلى إلى أسفل وصلت إلى طريق مسدود، فإن العملية الجارية من القاعدة إلى القمة والتي تهدف إلى تحسين الحياة اليومية للقبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين بحاجة إلى تحسين وإلى جعلها أكثر فعالية. وهذه العملية التصاعدية مستمرة حاليًا من خلال اللجان التقنية. ويجري تعزيز هذه العملية من خلال المشاركة النشطة للممثل الخاص للقبارصة الأتراك والمفاوض القبرصي اليوناني، من خلال آلية أنشأتها الممثلة الخاصة للأمين العام السابقة إليزابيث سبهار، والتي تمكن الجانبين من مناقشة عدد من تدابير بناء الثقة غير السياسية التي تساعد بناء الثقة والمساهمة في الحياة اليومية للناس من كلا الجانبين والاتفاق عليها.

وهناك ثلاثة متطلبات رئيسية يجب وضعها لتعزيز عمل اللجان التقنية وجعلها أكثر فعالية، وهي:

– يجب احترام المبادئ الأربعة التي اتفق عليها الممثل الخاص والمفاوض بشأن تدابير بناء الثقة؛

– مراجعة تشكيل اللجان التقنية الاثنتي عشرة لتشمل الأشخاص ذوي السلطة من كلا الجانبين حتى يتمكنوا من تأمين اتخاذ سلطاتهم لقرارات فورية وموضوعية بشأن القضايا التي تتناولها اللجان التقنية؛

– تأمين دعم القيادات السياسية لعمل اللجان التقنية.

كما أوضحت للأمين العام للأمم المتحدة في نيويورك، فرغم أن عملية التسوية السياسية وعمل اللجان التقنية وأية تدابير بناء للثقة مترابطة كلها، فإن الصعوبات على المستوى السياسي لا ينبغي أن تعرقل الحوار وقنوات التعاون الهادفة التي تهدف إلى معالجة القضايا التي يواجهها الناس من الجانبين في تفاعلهم. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يسهم الحفاظ على هذه القناة وتعزيزها في تمهيد الطريق لبدء عملية مفاوضات رسمية جديدة، إلى جانب خلق ثقافة التعاون بين الجانبين. وفي ختام اجتماعي مع الأمين العام للأمم المتحدة طلبت منه أن يساهم في دعم هذه القناة إذا كانت العملية من القاعدة إلى القمة تخدم أغراض بناء الثقة وتمهد الطريق لتسوية شاملة قائمة على المساواة في السيادة.

وعلى الرغم من المناخ السلبي الناجم عن الخطاب المخيب للآمال للغاية الذي ألقاه نظيري في الجمعية العامة للأمم المتحدة، فقد شاركت بحسن نية في الغداء الثلاثي الذي استضافه الأمين العام للأمم المتحدة في نيويورك في 27 أيلول/سبتمبر 2021. وقد انتهزت هذه الفرصة لأكرر رؤيتي وأشجع إقامة تعاون مؤسسي بين الجانبين بهدف بناء الثقة ومواصلة تطوير عمل اللجان التقنية من أجل تمهيد الطريق.

وخلال مأدبة الغداء، من أجل القيام بجهود استكشاف ما إذا كانت هناك أرضية مشتركة أم لا، كانت هناك موافقة على اقتراح الأمين العام للأمم المتحدة بتعيين مبعوث شخصي يواصل هذا التمرين بين الجانبين وممثلي القوى الثلاث الضامنة. وأكدت في هذا الاجتماع على الحاجة الملحة لتعزيز التفكير "خارج الصندوق" بدلاً من تداول الأفكار والعمليات المجربة والفاشلة. كما انعكس الاتفاق على تعيين مبعوث شخصي في مشروع البيان الصحفي الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة للطرفين بعد مأدبة الغداء الثلاثية غير الرسمية. ومع ذلك، تراجع الزعيم القبرصي اليوناني لاحقًا عن هذا الاتفاق، مما أدى إلى تأخيرات في تعيين مبعوث شخصي حتى يومنا هذا.

ثانيا – الإجراءات المتخذة لدعم بناء الثقة وكذلك تعزيز الاتصالات والمصالحة

قضايا وتدابير بناء الثقة

إنني أرى أن أعمال اللجان التقنية توفر أداة قوية للتعاون من خلال خلق جو من المصالحة والتعايش والثقة بين الجانبين على الجزيرة. ونحن، بصفتنا الجانب القبرصي التركي، نؤمن إيمانا راسخا بأن إقامة علاقة عمل قوية وحقيقية بين الجانبين تسهم في تحسين الحياة اليومية للشعب القبرصي التركي والشعب القبرصي اليوناني وتدعم بناء الثقة وتنمية ثقافة التعاون.

وكما تعلمون جيدًا، تم إنشاء آلية جديدة من قبل الممثلة الخاصة للأمم المتحدة آنذاك إليزابيث سبهار في شباط/فبراير الماضي، وتم إنشاء منتدى لمعالجة التحديات والطلبات والمقترحات التي قدمها الجانبان من أجل تسهيل حياة كل من القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين. وفي إطار هذا المنتدى، يعقد

الممثل الخاص للقبارصة الأتراك م. إرجون أولغون والمفاوض القبرصي اليوناني أندرياس مافرويانيس اجتماعات أسبوعية منتظمة بتيسير من الممثل الخاص للأمم المتحدة. كما يعقد المنسق القبرصي التركي والمنسق القبرصي اليوناني للجان التقنية اجتماعاتهما الأسبوعية المنفصلة لتمهيد الطريق لاجتماعات الممثل الخاص والمفاوض تحت رعاية الأمم المتحدة. وتعمل هذه الآلية على أساس نهج يربح فيه الجميع في القضايا ذات الاهتمام المشترك لكلا الطرفين. كما تساهم الاجتماعات الأسبوعية في عمل اللجان التقنية الاثنتي عشرة حيث تتخذ القرارات السياسية اللازمة بهذا الشكل، مما يمهد الطريق للجان لمناقشة الجوانب التقنية والطرائق المتعلقة بالتنفيذ.

1 - اللجان التقنية

واصلت **اللجنة التقنية المعنية بالصحة** التصدي للتحديات المتغيرة باستمرار التي تفرضها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وشمل هذا العمل التعاون في مجال مكافحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وتبادل المعلومات الوبائية على الفور، ومعالجة الطلبات العاجلة المتعلقة بحالات الطوارئ الطبية، وتسهيل تسليم اللقاحات ومزامنة إجراءات مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) الخاصة بالجانبين فيما يتعلق بالعبور.

وفي الوقت نفسه، تمكنت اللجنة التقنية المعنية بالصحة من الانتهاء من المرحلة الأولى من مشروع تحديد نواقل البعوض وتوزيعها للتصدي لخطر انتقال المرض، من خلال توعية عامة الناس وتبادل الآراء والمعلومات بشأن التدابير اللازمة لحماية الصحة العامة. كما أصدرت اللجنة التقنية المعنية بالصحة نشرة إعلانية وتسجيل فيديو للمرحلة الأولى من المشروع. ويقومون حاليا بتنفيذ المرحلة الثانية من هذا المشروع المهم.

واقترح الجانب القبرصي التركي مزامنة شهادات التطعيم، والتي تشمل معلومات عن التطعيم ضد مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتفاصيل الاختبار، الصادرة عن الجانب القبرصي التركي، بطاقة آدا، وبطاقة مرور آمن مماثلة صادرة عن الجانب القبرصي اليوناني بهدف الإسراع في الإجراءات المعمول بها عند المعابر.

والمشكلة الأكثر صعوبة التي تؤثر أيضًا سلبًا على حرية تنقل الشعب القبرصي التركي، هي عدم القدرة على تسجيل اللقاحات التي أعطيت واعتمدت بالفعل للحصول على شهادات التطعيم المطلوبة لأغراض السفر. وتبقى هذه القضية على جدول أعمال اللجنة التقنية المعنية بالصحة حيث إن الجانبين لم يتوصلا بعد إلى حل عملي لهذه القضية الإنسانية الهامة للغاية.

وواصلت **اللجنة التقنية المعنية بالتراث الثقافي** عقد اجتماعاتها الأسبوعية المنتظمة وتنفيذ مشاريعها بنجاح لضمان حماية آثار التراث الثقافي على جانبي الجزيرة للأجيال القادمة. وخلال هذه الفترة، أكملت اللجنة التقنية المعنية بالتراث الثقافي أعمال الترميم التي تقوم بها في موقع سلاميس الأثري ومسجد الزُهري، وبدأت أعمال ترميم حمام توزلا ومسجد أوروندا اللذين يعودان إلى العصر العثماني. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاستعدادات إما اكتملت أو تجري لمشاريع 10 مساجد في جنوب قبرص و 10 كنائس وغيرها من المعالم الأثرية المختلفة في الشمال.

وبالإضـــافة إلى حصـــولها على جائزة التراث الأوروبي/جائزة يوروبا نوســـترا في فئة التفاني بخدمة التراث، حصــــلت اللجنة التقنية المعنية بالتراث الثقافي أيضًـــا على الجائزة الكبرى في فئة ”التفاني بخدمة التراث من قبل المنظمات والأفراد“.

وتقوم **اللجنة التقنية المعنية بالبيئة** بوضع اللمسات الأخيرة على موقع على الإنترنت مصمم لكي يلتقي فيه خبراء من الجانبين لتبادل الآراء والخبرات بشـــأن القضـــايا البيئية. وفي فترة هذا التقرير، نظمت اللجنة التقنية المعنية بالبيئة زيارتين ميدانيتين بدأت من الجنوب ثم انتقلت إلى الشـمال. كما ناقشـت اللجنة سبل التعاون لمواجهة التهديدات الناشئة عن تغير المناخ وتشكيل خطة عمل مشتركة لمعالجة هذه المشكلة المشـــتركة. وتم تكليف اللجنة التقنية من قبل الممثل الخاص والمفاوض للعمل على تحقيق أهداف التنمية المســتدامة الســبعة عشــر للأمم المتحدة وتحديد تلك الأهداف التي يمكن متابعتها، وإذا لزم الأمر، تكييفها مع جزيرة قبرص.

وأعادت **اللجنة التقنية المعنية بالتعليم** إطلاق مشروع ”تخيل“ واستأنفت أنشطة التدريب لهذا العام التي توقفت بســبب الجائحة. وواصـــلت اللجنة التقنية عملها في المشـــروع التجريبي للمواد التعليمية والذي سيجري الانتهاء منه بعد الحصول على الموافقات الرسمية من الإدارات المختصة.

وأعدت اللجنة التقنية المعنية بالتعليم، بالتعاون مع اللجنة التقنية المعنية بالجريمة والمســـائل الجنائية، مشروعًا مشتركًا بعنوان ”انتشار التنمر التقليدي في المدارس والتنمر عبر الإنترنت وارتباطاتهما والوقاية منهما“، والذي ينتظر الموافقة النهائية من الجانبين. وعلاوة على ذلك، تتواصـل الاسـتعدادات لتنفيذ هذا المشـروع الذي يهدف إلى جمع بيانات منهجية عن القوالب النمطية والأحكام المســـبقة وعوامل التنمر الأخرى. كما يتواصـــل العمل على تحديد المخاطر وعوامل الحماية واستخدام هذه المعلومات في تدريب المعلمين.

وواصــــلت **اللجنة التقنية المعنية بالجريمة والمســـائل الجنائية** القيام بواجباتها اليومية بنشـــاط في غرفة الاتصـالات المشتركة الواقعة في المنطقة العازلة. واستمر الموظفون الرسميون من إدارات الشرطة المعنية والمُعينين في لجنة التحقيق المشــتركة في تبادل المعلومات حول مختلف القضـــايا المتعلقة بالجريمة ومعالجة الطلبات الواردة من كل جانب معالجة فعالة. وفي الفترة المشـــمولة بهذا التقرير، بصـــفتنا الجانب القبرصـــي التركي، قمنا بتسـليم اثنين يشـتبه بارتكابهما جرائم إلى الجانب القبرصـــي اليوناني من خلال غرفة الاتصـــالات المشـــتركة. كما واصـــلت اللجنة تعاونها مع اللجان التقنية الأخرى في المشـــروعات الواقعة في نطاق ولايتها. وخلال هذه الفترة، اقترحت الأمم المتحدة، بســـبب ازدياد عدد الجرائم في قرية بايل/بيلا، تشـكيل آلية شـبيهة بغرفة الاتصـــالات المشـــتركة في هذه القرية. وبصـفتنا الجانب القبرصـــي التركي، بعد التشـــاور مع إداراتنا الأمنية، اقترحنا تشـكيل غرفة اتصـــالات مشـــتركة جديد أو فرع من غرفة الاتصـــالات المشتركة يقع في ليفكوشا/نيقوسيا، بنفس الطرائق والتفويضات. كما اقترحنا وضع غرفة الاتصالات المشتركة الجديدة في مركز الأمم المتحدة في القرية. ونتوقع ردا إيجابيا من الجانب القبرصـــي اليوناني للمضـــي قدما في هذا الترتيب الجديد في أقرب وقت ممكن.

وتواصـل **اللجنة التقنية المعنية بالاقتصـاد والمسـائل التجارية** العمل بنشـاط مع نظرائها القبارصـة اليونانيين لمعالجة الأثر السـلبي للجائحة على اقتصـادات الجانبين. كما تم تكليف اللجنة بالعمل على تعزيز التعاون الاقتصادي لفترة ما بعد الجائحة.

ومن المعروف أن التجارة عبر الخط الأخضر لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب. ومن المعوقات الرئيسية عدم وجود معاملات مالية بين النظامين المصرفيين للجانبين، وتبحث اللجنة عن سبل للتغلب على هذه المشكلة.

وبصفتنا الجانب القبرصي التركي، اقترحنا أيضًا حل المشكلات التي طال أمدها، مثل عبور المركبات التجارية المسجلة باسم القبارصة الأتراك والأغذية المصنعة إلى الجنوب. ومن أجل تعزيز تجارة الخط الأخضر، اقترحنا أيضًا إنشاء مختبر مشترك داخل المنطقة العازلة يدار بشكل مشترك من قبل غرفتي التجارة.

كما تعمل اللجنة التقنية المعنية بالشؤون الاقتصادية والتجارية على مشروع جدوى لإعادة تدوير النفايات الإلكترونية بالتعاون مع اللجنة التقنية المعنية بالبيئة.

وبعد فترة طويلة، عقدت **اللجنة التقنية المعنية بالمعابر** اجتماعها الأول خلال فترة هذا التقرير. ومن المعروف أنه يوجد دائما ازدحام في معبر ميتيهان/أيوس ديميتيوس. واقترحت الرئيسة القبرصية التركية المشاركة مناقشة كيفية معالجة هذه المسألة، لكن نظيرها القبرصي اليوناني طرح سلسلة من الشروط المسبقة حتى لمناقشة هذه المسألة العملية التي تؤثر على الحياة اليومية لكل من القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين.

ووافقت **اللجنة التقنية المعنية بالشؤون الإنسانية** على تنظيم حملة توعية حول الصعوبات التي يواجهها كبار السن. كما تناقش اللجنة قضايا إنسانية أخرى تؤثر على حياة القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين.

ونظمت **اللجنة التقنية المعنية بإدارة الأزمات** ندوة حول حرائق الغابات في حزيران/يونيه. وبعد العروض التي قدمها الجانبان، تم تحديد 5 قضايا كمجالات للتعاون في المستقبل. وفي ما يلي القضايا الخمس المذكورة:

- تجميع جرد يشمل مخاطر الكوارث الطبيعية؛
- عقد اجتماعات دورية للخبراء من قسم الغابات في الجانبين؛
- وإقامة مناطق عازلة للحرائق؛
- وإقامة اتصال مباشر مع الأمم المتحدة فيما يتعلق بالحرائق في المنطقة العازلة؛
- وتوفير المعلومات والتدريب لعامة الإنسان.

وفي شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر أيضًا، نظمت اللجنة ندوة حول الفيضانات وعملت على إيجاد سبل للتعاون ومساعدة بعضنا البعض إذا وقعت فيضانات تؤثر على أحد الطرفين.

وأبرمت **اللجنة التقنية المعنية بالبث** اتفاقية من شأنها أن تمهد الطريق لإدخال واستخدام (G5) في جميع أنحاء الجزيرة. ووفقًا للاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الجانب القبرصي التركي والجانب القبرصي اليوناني، ستزال أنظمة البث التلفزيوني من النطاق الترددي 700 ميغا هرتز؛ والانتقال من البث التماثلي إلى البث الرقمي بدعم من الاتحاد الأوروبي؛ والسماح بتخصيص نطاق تردد 700 ميغا هرتز للخدمات المتنقلة (G5). وقد أبرم هذا الاتفاق الهام الممثل الخاص للقبارصة الأتراك، السيد م. إرغون أولغون والمفاوض القبرصي اليوناني السيد أندرياس مافرويانيس، بتيسير من الممثل الخاص ونائبة المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بشأن قبرص السيدة إليزابيث سبيهار.

وتُبذل جهود لجعل **اللجنة التقنية المعنية بالثقافة** تعمل بنشاط أكبر في الفترة المقبلة. وتمشيا مع الظروف المحسنة في نطاق مكافحة الجائحة، بدأ تقييم المقترحات التي قدمها الطرفان بشأن الأنشطة الثقافية في الفترة الجديدة. ولقد قمنا بالفعل بتعيين رئيس جديد وعززنا اللجنة بعضوين جديدين. وقد أعطت هذه التغييرات بالفعل زخما جديدا لعمل اللجنة.

وبصفتنا الجانب القبرصي التركي، فإننا نعلق أهمية كبيرة على القضايا الجنسانية وبالتالي على عمل **اللجنة التقنية المعنية بالمساواة بين الجنسين**. وفي الفترة المقبلة، نود أن نطرح قضايا تراعي الجانب الجنساني على جدول أعمال اللجنة وأن نطور مشاريع لزيادة الوعي بهذا الموضوع، بما في ذلك استخدام لغة تراعي الفوارق بين الجنسين. وعملت اللجنة التقنية بشكل مكثف على إعداد خطة عمل بشأن المشاركة الفعالة للمرأة في عملية السلام وفقا لدعوة مجلس الأمن. وبعد فترة مكثفة للغاية بتسهيل من قبل الأمم المتحدة، توصل الجانبان إلى اتفاق بشأن الجوهر، ولكن بسبب الإصرار على استخدام المصطلحات التي تحكم مسبقًا على نتيجة ممارسة الأرضية المشتركة، فإن خطة العمل المشتركة لم تكتمل بعد.

وعلى الرغم من ذلك، قدم الجانب القبرصي التركي خطة عمل إلى بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة، والتي تعكس الاتفاقات التي تم التوصل إليها في اللجنة التقنية المعنية بالمساواة بين الجنسين من حيث الجوهر بطريقة لا تخل بموقف أي من الجانبين في العملية السياسية.

ونحن ندعم **أهداف التنمية المستدامة** ونرى أنها وثيقة الصلة بعمل اللجان التقنية بشكل عام. ونحن نؤيد بقوة مراعاة هذه الأهداف في هذه الأعمال وقد كلفنا بالفعل اللجنة التقنية المعنية بالبيئة بالعمل على تلك الموضوعات السبعة عشر. ونأمل أن يتجاوب نظراؤنا القبارصة اليونانيون في الفترة المقبلة، ويمكننا البدء في مراعاة هذه الأهداف في عمليتنا.

وفيما يتعلق **بالهجرة غير النظامية**، نولي أهمية كبيرة لهذا التحدي العالمي ونقترح تشكيل آلية فعالة تشمل اللجان التقنية ذات الصلة، بمشاركة السلطات المختصة، للتعاون الفعال في هذا الأمر الذي يؤثر سلبا على الجزيرة. وكان الجانب القبرصي اليوناني يريد للأسف حصر المداولات بشأن هذه المسألة في حدود اللجان التقنية. ويتطلب التعامل مع هذه القضية المعقدة والخطيرة أشخاصًا يتمتعون بالسلطة ولديهم القدرة على الوصول مباشرة إلى صانعي القرار، الذين يمكنهم إيصال المعلومات الحساسة والتدخل عند الضرورة. ونأمل أن يختار نظراؤنا القبارصة اليونانيون في الفترة المقبلة التعاون الوثيق بدلاً من لعبة اللوم السياسي لمعالجة هذه المسألة الإنسانية التي تؤثر على الجانبين.

2 - اللجنة المعنية بالمفقودين

في الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت سلطات جمهورية شمال قبرص التركية دعم اللجنة المعنية بالمفقودين التي كان لها دور فعال في معالجة هذه القضية الإنسانية الحساسة.

وبالفعل أُرسلت المعلومات الموجودة تحت تصرف الجانب التركي عن مواقع الدفن المحتملة إلى اللجنة المعنية بالمفقودين في عام 1998. ومنذ ذلك الحين، تقوم جمهورية شمال قبرص التركية بإرسال أي معلومات جديدة تظهر للضوء. وبقدر ما يتعلق الأمر بإجراء مزيد من البحث عن معلومات وثائقية حول مواقع الدفن المحتملة، منحت سلطات جمهورية شمال قبرص التركية الوصول إلى اللجنة المعنية بالمفقودين لإجراء تحقيقات في عدد من محفوظات الدولة. وعلاوة على ذلك، فإن اللجنة المعنية بالمحفوظات، التي

أُنشئت في عام 2016، تستجيب لطلبات محددة تردها من اللجنة المعنية بالمفقودين من خلال اللجوء إلى المحفوظات ذات الصلة، بهدف تحديد مواقع الدفن الإضافية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمكن مكتب العضو القبرصي التركي في اللجنة المعنية بالمفقودين من الوصول إلى صور جوية تعود إلى عام 1974، لتحليل 78 إحداثية مختلفة في 55 منطقة مختلفة.

وبعد أن تحدد اللجنة المعنية بالمفقودين مواقع الدفن المحتملة، تشرع في استخراج الجثث وفقًا لخطة العمل. ومن أجل مساعدة اللجنة المعنية بالمفقودين، واصلت سلطات جمهورية شمال قبرص التركية اتخاذ الترتيبات اللازمة حتى تتمكن اللجنة المعنية بالمفقودين من الوصول إلى أي موقع دفن مشتبه به في جميع أنحاء جمهورية شمال قبرص التركية. وفي هذا السياق، واصلت اللجنة المعنية بالمفقودين عملها في 30 منطقة عسكرية إضافية حيث منحت حق الوصول إليها في حزيران/يونيه 2019، وستجري حفريات وفقًا لتخطيط التنقيب في اللجنة المعنية بالمفقودين.

واستؤنف العمل، الذي توقف بسبب تدابير مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وواصلت اللجنة عملها في جميع المجالات، بما في ذلك المناطق العسكرية، رهنا بالتدابير السارية المتعلقة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وفي عام 2021، حفرت اللجنة المعنية بالمفقودين في 70 مكانا في جمهورية شمال قبرص التركية، 6 منها تقع في مناطق عسكرية و 6 من الحفريات في جمهورية شمال قبرص التركية مستمرة، وواحدة من هذه الحفريات في منطقة عسكرية.

وتواصل جمهورية شمال قبرص التركية تقديم الدعم المالي للجنة المعنية بالمفقودين. وتُستكمل المساهمات المالية السنوية في ميزانية مكتب العضو القبرصي التركي في اللجنة المعنية بالمفقودين بمبلغ يقارب مليون يورو سنويًا بمساهمات إضافية. وقد وصلت المساهمات الإضافية حتى الآن إلى 433 ألف يورو. وإجمالي مساهمات الاتحاد الأوروبي البالغة 000 700 30 يورو هي من أموال الاتحاد الأوروبي المخصصة للتنمية الاقتصادية للقبارصة الأتراك. ويمكن تسريع عمل اللجنة المعنية بالمفقودين بتخصيص أموال إضافية.

وحددت اللجنة المعنية بالمفقودين هوية 16 مفقوداً إضافياً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، 7 منهم من القبارصة الأتراك المفقودين و 9 من القبارصة اليونانيين المفقودين، فضلاً عن 5 قبارصة يونانيين متوفين وتوفى وقبرصي تركي واحد متوفى لم يكونوا مدرجين في قائمة المفقودين الرسمية للجنة المعنية بالمفقودين. وهكذا، تم تحديد هوية ما مجموعه 22 فردا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

3 - الحليم/الحلومي

إن جبنة الحليم/الحلومي هي منتج بلدي معروف يعود أصله إلى القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين على حد سواء. وفي 12 نيسان/أبريل 2021، شرعت المفوضية الأوروبية في اعتماد صكين تشريعيين، أحدهما يسجل جبنة الحليم/الحلومي كتسمية منشأ محمية والآخر يدعي أنه يمكن من الاتجار بها عبر الخط الأخضر. وعند سن هذين الصكين، خالفت المفوضية الأوروبية سياساتها المعلنة المتمثلة في إنهاء العزلة المفروضة على القبارصة الأتراك من خلال التنمية الاقتصادية والقانون والحقائق على الأرض والمساواة بين الجانبين، وتجاهلت الشواغل المشروعة التي أعرب عنها الجانب القبرصي التركي وأصحاب المصلحة المعنيون.

ومن خلال الصكين التشريعيين المتعلقين بجبنة الحليم/الحلومي، استسلم الاتحاد الأوروبي لسياسة القبارصة اليونانيين المتمثلة في بسط سلطته وولايته القضائية على الجانب القبرصي التركي، وهو أمر ليس فقط غير مقبول وغير شرعي تمامًا، بل يتعارض أيضًا مع المبدأ الذي لا يجيز لأي من الطرفين أن يدعي السلطة أو الاختصاص على الجانب الآخر. ويعرف كل طرف أين تبدأ سلطته وولايته القضائية، بل سيادته بالفعل، وتنتهي – أي عند نقاط العبور. وتعتبر المعابر التي يتم من خلالها تنظيم حركة الأشخاص والبضائع مؤشرات واضحة على هذا الواقع.

وفي أعمال المفوضية الأوروبية التي تشمل تجارة السلع إلى الاتحاد الأوروبي عبر الخط الأخضر، كانت المفوضية الأوروبية هي النظير لسلطات جمهورية شمال قبرص التركية والمنتجين. بيد أنه مع التغييرات الأخيرة المتعلقة بجبن الحليم/الحلومي، حُذفت المفوضية الأوروبية، بصفتها ميسرا محتملا، من المعادلة ووُضع القبارصة الأتراك في موقف يخضعون بموجبه للإدارة القبرصية اليونانية.

وكانت النتيجة العملية لهذا الترتيب مثالاً آخر على التمييز ضد الشعب القبرصي التركي. وبدأ المنتجون القبارصة اليونانيون، الذين ينتجون 85 في المائة من جبن الحليم/الحلومي في الجنوب، بالاستفادة من تسجيل تسمية المنشأ المحمية، عند بدء تطبيق لائحة تسمية منشأ محمية في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021، ومنحتهم هيئة الرقابة ذات الصلة قائمة تسمية المنشأ المحمية الضرورية في الموعد المحدد. وعلى النقيض من ذلك، امتنعت نفس الهيئة الرقابية عن الاتصال حتى بنظيرتها غرفة التجارة القبرصية التركية لبدء نفس العملية في جمهورية شمال قبرص التركية والتوقيع على اتفاق لوضع الترتيبات اللازمة بالتفصيل. وعلاوة على ذلك، لم تُتخذ أي خطوات لضمان عبور جبن الحليم/الحلومي للتجارة إلى الاتحاد الأوروبي عبر الخط الأخضر. وعلى الرغم من أن الصك ذا الصلة دخل حيز التنفيذ في 12 نيسان/أبريل 2021، لم يجر تعيين الهيئة المفوضة لشؤون الصحة والسلامة، والتي تحتاج إلى البدء في جمع الأدلة العلمية لكي تتخذ المفوضية قرارا إيجابيا بشأن حالة صحة الحيوانات في جمهورية شمال قبرص التركية، ثم مراقبة المخلفات وتفتيش مؤسسات تصنيع الحليب.

وفي 26 تشرين الأول/أكتوبر 2021، كتبتُ إلى السيدة أورسولا فون دير لاين، رئيسة المفوضية الأوروبية، لأقول لها بعبارات لا لبس فيها إنني لن أقبل أي تمييز أو ظلم تجاه شعبي. وشددت على أنه في الفترة التي تركزت فيها الجهود على استكشاف ما إذا كانت هناك أرضية مشتركة ولبناء الثقة بين الجانبين، تسببت الإجراءات والقرارات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي في إلحاق ضرر كبير بالعملية.

وذكرت رئيسة الاتحاد الأوروبي بتعهد الاتحاد بضمان وجود "ترتيب عملي" في الجزيرة بخصوص جبن الحليم/الحلومي للمنتجين القبارصة الأتراك والمنتجين القبارصة اليونانيين على حد سواء، وطلبت منها أن تتدخل لتسهيل توقيع اتفاقية بين هيئة الرقابة وغرفة التجارة القبرصية التركية، وذكرتها بموقفنا بشأن تعيين هيئة الصحة والسلامة، وفقًا للطريقة المعمول بها بموجب لائحة الخط الأخضر من قبل المفوضية الأوروبية، أو بشكل مشترك من قبل الجانبين. وفي رسالتي، أكدت أن اتخاذ إجراء من شأنه أن يساعد في إصلاح الوضع الجائر والتمييزي الذي خلقته القرارات المتعلقة بجبن الحليم/الحلومي والإسهام في بناء الثقة في الجزيرة.

4 - العزلة والقيود

لم يطرأ أي تغيير على سياسة القبارصة اليونانيين المتمثلة في فرض العزلة والقيود على الشعب القبرصي التركي، والتي استمرت منذ عام 1963. وتهدف سياسة العرقلة هذه إلى التأثير سلبًا على القبارصة الأتراك في عدة مجالات تتراوح بين التجارة المباشرة والرحلات الجوية المباشرة ومن الفعاليات الثقافية إلى الفعاليات الرياضية، وكذلك التمثيل في المحافل الدولية.

وظل التفاوت الاقتصادي بين الجانبين واسعا في الفترة المشمولة بالتقرير. وظل الجانب القبرصي التركي يطلب المساعدة التقنية والمالية من العديد من المنظمات من أجل معالجة الآثار السلبية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، لكن جهوده لم تسفر عن أي نتائج على الرغم من المساعدة التي تلقاها الجانب القبرصي اليوناني لهذا الغرض. وقد أدى ذلك إلى تفاقم التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين الجانبين. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، لم يكن يطرأ أي تطور لضمان تنفيذ أفضل للائحة الخط الأخضر. وبصفتنا الجانب القبرصي التركي، فقد كنا قدمنا مقترحات عملية ومفيدة للطرفين من أجل مساعدة اقتصادي الجانبين خلال هذه الأوقات الصعبة التي تسببت فيها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

5 - الهيدروكربونات

الموارد الهيدروكربونية حول جزيرة قبرص ملك للشعب القبرصي التركي والشعب القبرصي اليوناني. وهذه الحقيقة مقبولة من قبل الجانبين على الجزيرة، وجميع الأطراف ذات الصلة والمعنية. وعلى الرغم من مقترحاتنا البناءة منذ عام 2011 للتعاون فيما يتعلق باستكشاف تلك الموارد واستغلالها وتحقيق إيرادات منها، واصل الجانب القبرصي اليوناني موقفه العدواني وفضل مواصلة أنشطته الاستفزازية.

ويشكل إعلان الجانب القبرصي اليوناني عن استئناف أنشطته الانفرادية وغير القانونية، في تجاهل تام لحقوق الشعب القبرصي التركي والمطالبات البحرية لجمهورية تركيا، ضربة أخرى للأمن والاستقرار والتعاون، ليس فقط في قبرص ولكن أيضًا في المنطقة بأكملها. ورداً على ذلك، ستواصل جمهورية شمال قبرص التركية وتركيا حماية حقوقهما، وهما عازمتان على المضي قدماً في أنشطتهما لاستكشاف واستغلال موارد الهيدروكربونات، مما يترك الباب مفتوحًا للتعاون كمالكين مشاركين.

وبصفته أحد المالكين المشتركين لموارد الهيدروكربونات قبالة جزيرة قبرص، يواصل الجانب القبرصي التركي حث الجانب القبرصي اليوناني على الامتناع عن القيام بأعمال انفرادية تزعزع استقرار منطقتنا. ولا يزال الاقتراح القبرصي التركي بإنشاء لجنة *مخصصة* مشتركة توفر الإدارة المشتركة واستكشاف واستغلال موارد الهيدروكربونات، على التوالي في 2011 و 2012 و 2019، هو الطريق إلى الأمام. وفي اقتراح الجانب القبرصي التركي المؤرخ 13 تموز/يوليه 2019، والذي لا يزال مطروحًا على الطاولة، من المتوقع أن يتم إنشاء اللجنة المشتركة، بتيسير من الأمم المتحدة، للحصول على موافقة مشتركة على التخطيط واتخاذ القرار وتنفيذ الأنشطة الهيدروكربونية الحالية والمستقبلية.

وإلحاقا باقتراح الرئيس التركي عقد مؤتمر إقليمي بشأن موارد الهيدروكربونات، فإني، بصفتي رئيسا، مستعد للمشاركة في مؤتمر من هذا القبيل عن المساواة مع الجانب القبرصي اليوناني.

6 - مراش/فاروشا

كان أحد أهم التطورات المتعلقة بمراش/فاروشا في الفترة المشمولة بالتقرير هو قرار مجلس وزراء الجمهورية التركية لشمال قبرص الذي أعلن في 20 تموز/يوليه 2021 بتغيير وضع جزء معين من الجزء المغلق من مراش/فاروشا إلى منطقة مدنية. وهذه الخطوة تهدف إلى تمكين السكان السابقين من الحصول على جميع سبل الانتصاف الثلاثة فيما يتعلق بمطالبات الملكية من قبل لجنة الممتلكات غير المنقولة المصادق عليها من قبل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وعلى الرغم من كل الجهود التي تبذلها القيادة القبرصية اليونانية لمنع شعبها من التقدم بطلب إلى لجنة الممتلكات غير المنقولة، حتى الآن، فإن هناك 42 طلبًا يتعلق بالمنطقة المدنية المحددة. ووفقًا لبيان نوفبير فريت فيتشي، رئيس لجنة الممتلكات غير المنقولة، في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، ارتفع عدد الطلبات المقدمة إلى لجنة الممتلكات غير المنقولة بشأن منطقة مراش/فاروشا من 280 في شباط/فبراير 2020، إلى 338 في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، ووصل إلى 410 طلبات بحلول 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. ويدل هذا التطور على أن مبادرة الجانب القبرصي التركي بشأن مراش/فاروشا قد لقيت قبولًا جيدًا من قبل السكان السابقين في المنطقة.

وتشكل سياسة الجانب القبرصي التركي فيما يتعلق بمراش/فاروشا أيضًا إجراءً لبناء الثقة يهدف إلى تأمين حقوق سكان المنطقة بما يتماشى مع دعوات الجهات الفاعلة والهيئات الدولية المعنية بالأمر.